الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
11 ربيع الاخر 1437
21 يناير 2016
العدد 765

05
الميزانيات: إعادة النظر في سياسات طرح مناقصات الكهرباء

14
الخالد يترأس الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الاسلامي اليوم

15
مهدي: نستعين بالأمم المتحدة لعلاج خلل التركيبة السكانية

شدد خلال لقائه رؤساء التحرير على عدم إتاحة الفرصة لمثيري الفتن

الأمير: البدء في برامج الترشيد لمعالجة نقص الموارد المالية

المرحلة الحرجة في المنطقة تتطلب وحدة الصف ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار

سمو أمير البلاد مستقبلا وزير الإعلام ورئيس مجلس إدارة كونا ورؤساء تحرير الصحف اليومية

أكد سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح اهمية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام المختلفة خصوصا في ظل المرحلة الحرجة والظروف الاستثنائية البالغة الدقة التي تمر بها المنطقة التي تتطلب وحدة الصف وتكاتف الجهود ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حفاظا على امنه واستقراره لافتا سموه الى ضرورة احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما.

وشدد سموه خلال لقائه أمس رؤساء تحرير الصحف المحلية اليومية على اهمية ادراك الاعلاميين للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وعلى ضرورة عدم اتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الاعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الاساءة لأي فئة من مكونات المجتمع.

واشار سموه الى انه في ظل التراجعات الكبيرة لاسعار النفط وتراجع مداخيل الدول المنتجة للنفط ومن بينها الكويت فنحن مطالبون بالبدء بمعالجات وخطوات اقتصادية وبرامج تهدف الى الترشيد وخفض بنود الميزانية لمعالجة النقص في موارد الدولة المالية مع التأكيد على الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الاساسية.

واشاد سمو الامير بالعلاقات الاخوية بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا اهمية تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك ودفع مسيرته الخيرة نحو التكامل والتكاتف في مختلف المجالات بما يحقق اهداف وتطلعات شعوب دول المجلس بما يكفل ازدهارها ونماءها وامنها واستقرارها.

تفاصيل (ص02)

إشادة نيابية بتوجهات ترشيد الإنفاق وحماية أمن الكويت

تفاصيل (ص06)

أصحاب الحملات: قانون الحج نقلة نوعية تحسب للسلطتين

وصف أمين سر اللجنة العليا للحج والعمرة محمد ناصر المطيري في لقاء خاص بـ«الدستور» قانون تنظيم حملات الحج والعمرة الجديد بأنه نقله نوعية في التشريعات والقوانين المنظمة للحج والعمرة مؤكدا أنه يحصن الحاج والمعتمر من النصب والاحتيال عبر حملات غير رسمية ويكفل له حصوله على حقوقه كافة كاملة من لحظة مغادرته أرض الوطن وخلال أداءه المناسك وحتى عودته سالما لأرض الوطن.

كما أكد المطيري ان القانون الجديد يحافظ أيضا على حقوق حملات الحج والعمرة وينظم عملها.

وعلى الصعيد نفسه أشاد عدد من أصحاب حملات الحج والعمرة التقتهم الدستور بالقانون الذي أقره مجلس الأمة مؤكدين أنه وازن بين حقوق أصحاب الحملات وحق الحاج والمعتمر في الحصول على خدمة متميزة منذ خروجه لأداء المناسك وحتى عودته إلى أرض الوطن.

تفاصيل (ص12-13)

تلفزيون المجلس

جمال العمر:

- صعود الوزير إلى المنصة حق أصيل للشعب

تفاصيل (ص08)

الغانم يشارك في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي ببغداد

يشارك وفد مجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي من المقرر أن تنطلق أعماله في الفترة من 23 إلى 25 يناير الجاري.

إلى ذلك، غادر البلاد أمس وفد برلماني يضم أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب صالح عاشور وعضو الشعبة النائب سيف العازمي إضافة إلى أمين عام مجلس الأمة علام الكندري متوجها إلى العاصمة العراقية بغداد للمشاركة في اعمال المؤتمر.

في غضون ذلك، دعا عضو الشعبة البرلمانية الكويتية النائب سيف العازمي من بغداد العرب والمسلمين الى نبذ الخلافات وتجاوز المرحلة الحالية التي تعصف بنا جميعا وان نوحد جهودنا لخدمة قضايانا المصيرية واهمها مكافحة الارهاب.

تفاصيل (ص04)

شدد على دور وسائل الإعلام في الحفاظ على الوطن ووحدة الكويتيين

الأمير: أدعو مجلس الأمة للتعاون مع الحكومة في إصدار تشريعات لخفض عجز الميزانية

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

.. وخلال لقائه وزير الإعلام ورؤساء تحرير الصحف المحلية اليومية

رسم صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه خارطة طريق ومنهجا لعبور المرحلة الاستثنائية الراهنة حيث ركز سموه على أربع قضايا رئيسية تتعلق بأهمية دور وسائل الاعلام في وحدة الصف ومشاركة الحكومة والشعب في معالجة النقص في الموارد المالية وضرورة احترام أحكام القضاء وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

جاء ذلك خلال اجتماع سموه بقصر بيان بوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لوكالة الانباء الكويتية الشيخ مبارك الدعيج وعضو مجلس ادارة جمعية الصحفيين فاطمة حسين ورؤساء تحرير الصحف المحلية اليومية.

وقال سموه انه على وسائل الاعلام ان تدرك مسؤوليتها الكبيرة في كيفية تناول قضايا الشأن المحلي للحفاظ على الوطن وأمنه واستقراره ووحدة الكويتيين جميعا.

واكد ضرورة عدم اتاحة الفرصة لاستغلال المنصات الاعلامية للمس بالوحدة الوطنية او فتح ثغرة في وحدتنا ككويتيين وعدم اتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال ظروف المنطقة البالغة الدقة للشحن الطائفي وتأجيج المشاعر واثارة النعرات.

وشدد على ضرورة الابتعاد عن الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار كما شدد على اهمية ادراك الاعلاميين للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها.

وحول تراجع مداخيل الدول المنتجة للنفط ومن بينها الكويت في ظل الانخفاض الكبير لاسعار النفط اكد سموه ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية للبدء بمعالجات وخطوات اقتصادية لخفض بنود الميزانية ومعالجة النقص في موارد الدولة.

وقال انه في ظل تراجع اسعار النفط من 120 دولارا للبرميل الى 20 دولارا للبرميل يجب ان تساهم الحكومة والشعب في تحمل المسؤوليات لترشيد الانفاق وهو ما قامت به دول خليجية اخرى.

واضاف ان هناك توجها لدراسة الدعوم التي تقدمها الحكومة لبعض السلع الاستهلاكية مؤكدا في الوقت نفسه الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية.

ودعا في هذا السياق مجلس الأمة الى التعاون مع الحكومة في اصدار تشريعات تهدف الى خفض العجز في بنود الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.

وبشأن السلطة القضائية اكد سموه حيادية السلطة القضائية مشددا على ضرورة احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما وفي الشأن الخليجي قال ان الكويت ضمن نسيج منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشدد على ضرورة دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو التكامل والتكاتف في مختلف المجالات بما يحقق اهداف وتطلعات شعوب دول المجلس بما يكفل ازدهارها ونماءها وأمنها واستقرارها.

وحول الأزمة اليمنية اكد التزام الكويت بالتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بدعم الشرعية في اليمن مؤكدا القاسم المشترك والمصير الواحد لدول مجلس التعاون الخليجي بمساعدتهم.

وحضر اللقاء نائب وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ علي الجراح ووكيل وزارة الاعلام طارق المزرم.

.. ويهنئ الغنيم بفوزه بجائزة الملك فيصل العالمية

بعث حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه برقية تهنئة الى الاستاذ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية ضمنها سموه رعاه الله خالص تهانيه بمناسبة فوزه بجائزة الملك فيصل العالمية لفرع الدراسات الاسلامية لهذا العام 2016 والذي جاء استحقاقا لما يقدمه الدكتور الغنيم من مساهمات متميزة في مجال البحوث والدراسات في علوم متنوعة تساهم في إثراء المكتبة العربية مشيدا سموه رعاه الله بدور الدكتور الغنيم المتميز والمتواصل في هذا المجال ومتمنيا له دوام التوفيق والنجاح وتحقيق المزيد من هذه الانجازات لخدمة الوطن العزيز ورفع رايته في المحافل الدولية.

ولي العهد استقبل المبارك ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل سموه النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

كما استقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد

واستقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

كما استقبل سمو ولي العهد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

سمو ولي العهد مستقبلا سمو رئيس مجلس الوزراء

قلد الرئيس نيتو قلادة مبارك الكبير وتسلم منه أعلى وسام في بلاده

الأمير شهد توقيع 7 اتفاقيات مع المكسيك

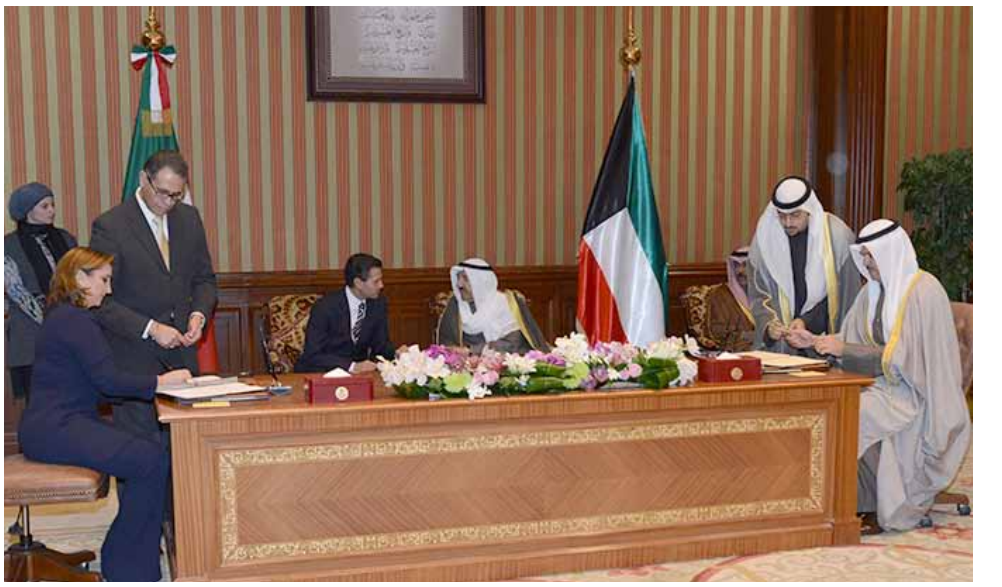

سمو الأمير والرئيس المكسيكي خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات

.. ومقلدا الرئيس المكسيكي قلادة مبارك الكبير

استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بقصر بيان ظهر امس الرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية والوفد الرسمي المرافق وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وقدتبادل حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية الصديقة الاوسمة حيث قلد سموه الرئيس المكسيكي قلادة مبارك الكبير تقديرا لدوره في توطيد العلاقات المميزة بين البلدين الصديقين وتقديرا له وشعب المكسيك الصديق في حين قلد الرئيس المكسيكي سمو الامير وسام (نسر الازتيك) وهو اعلى وسام في الولايات المتحدة المكسيكية.

وقد عقدت المباحثات الرسمية بين الجانبين وترأس الجانب الكويتي صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكبار المسؤولين بالدولة وعن الجانب المكسيكي الرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية الصديقة وكبار المسؤولين في الحكومة المكسيكية. وتم بحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء تم التوقيع على اتفاقيات بين دولة الكويت والولايات المتحدة المكسيكية الصديقة. وقد أقام حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بقصر بيان مأدبة غداء على شرف الرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية الصديقة والوفد الرسمي المرافق.

وغادر البلاد عصر امس الرئيس انريكي بينيا نيتو والوفد الرسمي المرافق بعد زيارة رسمية للبلاد.

وكان على رأس مودعي الرئيس المكسيكي على أرض المطار صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ على الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وكبار المسؤولين بالدولة وكبار القادة في الجيش والشرطة والحرس الوطني.

من جهة أخرى استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء كما استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

الأمير مودعا الرئيس المكسيكي

رئيس المكسيك زار غرفة التجارة والصناعة

علي الغانم خلال توقيع اتفاقيات بحضور الرئيس المكسيكي

استقبل الرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية الصديقة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وذلك بمقر اقامته بقصر بيان كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد. حضر المقابلات رئيس بعثة الشرف المرافقة المستشار بالديوان الاميري الشيخ فهد سعدالعبدالله.

وقام الرئيس انريكي بينيا نيتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية والوفد الرسمي بزيارة الى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وكان في استقباله رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم ووزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي واعضاء الغرفة.

وألقى الرئيس المكسيكي كلمة اشاد فيها بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين واهمية تنميتها وتعزيزها ما يساهم في توسيع اطر التبادل التجاري لخدمة المصالح المشتركة. والقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت على الغانم كلمة قال فيها إن الاقتصاد المكسيكي من اكبر اقتصادات امريكا اللاتينية ويعد حلقة الوصل بين اقتصادات المحيطين الاطلسي والهادي فضلا عن كونه يحتل المرتبة الـ15 بين اقتصادات العالم.

واشار الغانم الى قيام الكويت كذلك بدور صلة الوصل في اقليمها بين اقتصادات منطقة الخليج والاقتصادات العربية الاخرى فضلا عن اقتصادات اوروبا وجنوب شرق آسيا.

ودعا الى زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين للاستفادة من امكانات المكسيك التصديرية وقوة شراء السوق الكويتية وقدرتها على إعادة التصدير.

وأضاف أن زيارة الرئيس المكسيكي تشكل منطلقا لحقبة جديدة من الشراكة الاقتصادية في مختلف الميادين وفي القطاعات كافة.

استقبل سفير الكويت لدى العراق ونائبا بحرينيا وهنأ الغنيم بحصوله على جائزة الملك فيصل

الغانم يتوجه إلى بغداد للمشاركة في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله النائب البحريني وحضور راكان النصف

.. ومستقبلا سفير الكويت لدى العراق

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس وفد اللجنة الحكومية البرلمانية المشتركة رئيس اللجنة النيابية الحكومية لإعادة توجيه الدعم بمجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة النائب عادل عبدالرحمن العسومي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال اللقاء تأكيد متانة العلاقات التاريخية التي تجمع دولة الكويت ومملكة البحرين الشقيقة والحرص الدائم على تعزيزها وتنميتها في شتى المجالات لاسيما المجال البرلماني.

وكان رئيس اللجنة النيابية الحكومية لإعادة توجيه الدعم بمجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة النائب عادل عبد الرحمن العسومي والوفد المرافق له قد وصل الى البلاد مساء امس الاول وذلك في زيارة تستغرق عدة ايام.

كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى جمهورية العراق الشقيقة غسان الزواوي.

وحضر اللقاء النائب راكان النصف.

إلى ذلك بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية الاستاذ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم بمناسبة حصوله على جائزة الملك فيصل العالمية عن فرع الدراسات الاسلامية لعام 2016 .

واشاد الغانم في برقيته بالجهود الكبيرة التي يبذلها الدكتور الغنيم في مجال الدراسات التاريخية والتوثيق التاريخي مشيرا الى ان حصوله على تلك الجائزة المرموقة جاء عن استحقاق وجدارة .

من جهة أخرى يشارك وفد مجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي من المقرر أن تنطلق أعماله في الفترة من 23 إلى 25 يناير الجاري.

وعلى الصعيد ذاته، غادر البلاد أمس وفد برلماني يضم أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب صالح عاشور وعضو الشعبة النائب سيف العازمي إضافة إلى أمين عام مجلس الأمة علام الكندري متوجها إلى العاصمة العراقية بغداد للمشاركة في اعمال المؤتمر.

ومن جهته دعا عضو الشعبة البرلمانية الكويتية النائب سيف العازمي من بغداد العرب والمسلمين الى نبذ الخلافات وتجاوز المرحلة الحالية التي تعصف بنا جميعا وان نوحد جهودنا لخدمة قضايانا المصيرية واهمها مكافحة الارهاب.

سيف العازمي وصالح عاشور خلال مغادرتهما إلى بغداد

الخرينج يستقبل السفير التركي

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه أمس سفير الجمهورية التركية الصديقة لدى الكويت مراد تامير.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين الكويت والجمهورية التركية وسبل دعمها وتطويرها في المجالات كافة.

كما تم التنسيق حول الدعوة التي وجهت إلى الخرينج لزيارة الجمهورية التركية.

مبارك الخرينج مستقبلا مراد تامير

مجلس الأمة يتدارس حاليا تقليل الروتين في الجهاز التنفيذي بالدولة

الميزانيات: إعادة النظر في سياسات طرح مناقصات الكهرباء

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء للسنة المالية 2015/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي :

أولا : زيادة التواصل مع الجهات الرقابية:

بينت اللجنة حاجة الوزارة إلى زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها والالتزام بالمواعيد المقررة دستوريا وقانونيا في الرد على مكاتباتها موضحة أن الأمر لا يقتصر على عدم رد الوزارة على بعض مكاتبات ديوان المحاسبة وعدم تزويده ببعض المستندات دون مبرر بل تعداه إلى عدم تعاونها مع وزارة المالية أيضا فيما يتعلق بتزويدها باحتياجاتها المالية لميزانية السنة الجديدة فيما يخص المشاريع الكهربائية والمائية وصيانتها وإفادة لجنة الميزانيات بصورة مغايرة للواقع عما هو مثبت في المراسلات التي قدمتها وزارة المالية في هذا الشأن.

وأكدت اللجنة أنه رغم تضمن دعوتها المرسلة حضور الوزير أو ممثل عنه من مكتبه لمناقشة الحساب الختامي للوزارة إلا أنه لم يحضر.

ثانيا : ضبط الشؤون المالية والإدارية وتفعيل إدارة التدقيق الداخلي:

شددت اللجنة على ضرورة إحكام وضبط الشؤون المالية والإدارية في الوزارة والإسراع بشغل منصب الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية وفق اللوائح والنظم المعمول بها مع تفعيل إدارة التدقيق الداخلي تفعيلا حقيقيا وتأهيلها بالكوادر الوظيفية المناسبة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من المآخذ المالية والإدارية والمحاسبية التي يسجلها ديوان المحاسبة.

ثالثا : عدم الدقة في تقدير ميزانية الوزارة:

وأكدت اللجنة أنها سبق أن نبهت مرارا إلى ضرورة مراعاة الوزارة الدقة اللازمة عند إعدادها لتقديرات ميزانيتها خاصة أن من ملاحظات ديوان المحاسبة ضعف إنجازات الوزارة في تنفيذ مشاريع خطة التنمية مبينة أن الحساب الختامي يكشف عن كثرة المناقلات المالية بين المشاريع مما يشير إلى افتقار التقديرات والدراسات للدقة المالية والتنفيذية ولا يعكس القيمة التشغيلية الحقيقية لها ومنها على سبيل المثال تعزيز مشروع تطوير وإنشاء محطات ضخ مجمعات المياه بأكثر من مليونين وستمائة ألف دينار رغم أن المعتمد له في الميزانية 50 ألف دينار فقط!

رابعا : ضرورة رفع كفاءة إدارة وتنفيذ عقود ومناقصات الوزارة:

كما بينت اللجنة أهمية إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ مناقصات وعقود الوزارة والربط بين بعضها البعض بشكل ملائم وفق جداولها الزمنية للتنفيذ والرقابة عليها ضمن متطلبات الجهات الرقابية ترشيدا للإنفاق العام وحفظا لحقوق الوزارة مع تكييف الواقع الهندسي لتلك العقود مع الجانب القانوني لخلق عقود مرنة في التنفيذ تتناسب مع الواقع العملي قدر المستطاع.

ومن أوجه تلك القصور تسجيل ديوان المحاسبة لملاحظاته على (230) موضوعا تنوعت أسبابها ما بين ردها إلى الوزارة لعدم استيفائها للتعاميم المالية المنظمة لطرح المشاريع أو عدم التزام الوزارة بالمدة المحددة قانونا للرد على لجنة المناقصات المركزية أو طول بقائها بالوزارة بعد ترسيتها هذا بخلاف المآخذ التي شابت تنفيذ العقود مما يستدعي رفع كفاءة القطاعات المعنية بالوزارة بهذا الجانب للاستفادة من المشاريع والأهداف المرجوة منها في مواعيدها المقررة.

سادسا : إيصال التيار الكهربائي للمناطق السكنية:

واستمعت اللجنة تفصيلا إلى إجراءات الوزارة في توصيل التيار الكهربائي لعدد من المناطق السكنية حيث أفادت الوزارة بإيصال التيار الكهربائي لساكني مناطق (أبو فطيرة - الفنيطيس - المسايل) في حين أنها تنسق مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتنفيذ الشبكة الداخلية للضغط المنخفض في مدينة جابر الأحمد وبدأت الوزارة بإيصال الشبكة الداخلية في قطاعي N1 و N3 ومتوقع الانتهاء منها في منتصف سنة 2016 كما أنها انتهت من توصيل شبكة الكهرباء الرئيسية في مدينة صباح الأحمد على أن تتولى مؤسسة الرعاية السكنية تنفيذ الشبكة الداخلية كما هو مقرر سلفا بينهما إضافة إلى توصيل شبكة الكهرباء الرئيسية في منطقة النسيم قطعة 4 وسيتم الانتهاء من قطعة 3 في شهر مايو 2016.

سابعا : تقليل الروتين الحكومي:

أوضحت اللجنة أنها ومن واقع تقارير ديوان المحاسبة ترى أن هناك ضعفا واضحا في التنسيق بين القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالشبكات كوزارة الأشغال - وزارة الكهرباء والماء - مؤسسة البترول الكويتية ومن صور ذلك إعادة تنفيذ مسارات تلك الشبكات بعد تنفيذها مما يحمل المال العام مبالغ كان من الممكن تجنبها مبينة أن مجلس الأمة يتدارس حاليا فكرة تقليل الروتين الذي يحكم أداء الجهاز التنفيذي في الدولة وخاصة فيما بين أجهزتها الرقابية وكذلك فيما بين القطاعات الحكومية ذات الطبيعة المشتركة.

بدءا من أبريل المقبل مع الميزانية الجديدة

ذوي الاحتياجات: صرف الإعانة الشهرية للمعاقين بأثر رجعي

الصالح والهاجري في لجنة المعاقين أمس

ناقشت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية أمس الاقتراح بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري في تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ناقشت التعديل المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة ومن يرعاه موضحا أنه سيتم استدعاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الاجتماع المقبل للجنة. وذكر أنه تم مناقشة موضوع المكافأة التي تعطيها الهيئة العامة لذوي الاعاقة بقيمة 300 دينار والاعانة التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي هي بحد أقصى 559 دينارا موضحا أن اللجنة طالبت الهيئة بعدم تعارض هذين المبلغين أو الخصم من الإعانة الشهرية وان يكون هناك جمع للمبلغين. وافاد الهاجري بأن الهيئة العامة لذوي الاعاقة تعهدت بصرف الاعانة الشهرية بأثر رجعي بدءا من الأول من أبريل المقبل مع الميزانية الجديدة.

من جهة أخرى قال الهاجري إن هناك شكاوى عدة ترد إلى اللجنة بشأن نائب رئيس اللجنة الفنية الطبية وعدم حسن التصرف مع المعاقين داعيا وزير الصحة ومدير الهيئة إلى استبعاده.

الصالح للحمدان: 10 مواقع لمحطات الوقود في مدينة صباح الأحمد

حمود الحمدان

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط بالوكالة رئيس مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية وزير المالية أنس الصالح إنه يقدر نصيب مدينة صباح الاحمد من محطات الوقود المزمع انشاؤها 10 مواقع لشركة البترول الوطنية الكويتية.

واضاف الصالح في رده على سؤال للنائب حمود الحمدان ان عدد المواقع لانشاء محطات الوقود يصل الى 100 موقع وذلك طبقا لما طلب تخصيصها من بلدية الكويت والهيئة العامة للرعاية السكنية والمتابعة جارية مستطردا ان جميع المواقع يتم تخصيصها وتسليمها لشركة البترول الوطنية الكويتية.

ثمنوا دعوته للابتعاد عن الطائفية واحترام القضاء والإصلاح الاقتصادي والتعاون الخليجي

نواب: توجيهات الأمير لرؤساء التحرير نبراس لحماية أمن الكويت

ثمن نواب توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله و رعاه لرؤساء تحرير الصحف المحلية اليومية واصفين سموه بأنه ربان السفينة ويسعى جاهدا الى حماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة داعين الجميع إلى مساندة صاحب السمو وتنفيذ توجيهاته السامية.

وقال النواب ان سمو الامير دائما هو والد الجميع ويوجه سموه حديثه الى الشعب الكويتي بروح الاب الحنون الحريص على امن واستقرار وسعادة ورفاهية اولاده ابناء الشعب الكويتي جميعا.

وردت في حديث سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لرؤساء تحرير الصحف المحلية مشيرا إلى ان سمو الامير هو ربان السفينة ويسعى جاهدا الى حماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة وعلى الجميع مساندة سمو الامير وتنفيذ توجيهاته السامية.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إن سمو الامير دائما هو والد الجميع ويوجه سموه حديثه الى الشعب الكويتي بروح الاب الحنون الحريص على امن واستقرار وسعادة ورفاهية اولاده ابناء الشعب الكويتي جميعا.

ودعا عسكر جميع وسائل الاعلام الى ضرورة الالتزام بتوجيهات سمو الامير بإدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الاعلام المحلي في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وضرورة عدم إتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع.

واشار عسكر الى اهمية ادراك ما حذر منه سمو الامير من ان المنطقة تشهد أحداثا خطيرة تتطلب من الجميع حماية وحدة المجتمع الكويتي والتصدي لمثيري الفتن ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار والبدء بالاصلاحات الاقتصادية وبرامج الترشيد بما لا يؤثر على المواطنين والعمل على تطوير الاقتصادي بوضع رؤية محددة لمعالجة عجز الميزانية والاعتماد على تنويع مصادر الدخل.

فيصل الكندري

ومن جهته أكد النائب فيصل الكندري ان حديث سمو أمير البلاد لرؤساء تحرير الصحف المحلية هو حديث المسؤول والأب المحافظ على الأمانة والحريص على تحقيق الرفاهية المجتمع والعيش الكريم لكافة أبناء الكويت.

وقال الكندري في تصريح صحفي إن حديث سمو الامير التمس خطر التأجيج الطائفي البغيض من بعض الأطراف حيث طالب سموه رؤساء التحرير بضرورة إدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم في معالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وكيفية تناولها وضرورة عدم إتاحة الفرصة لكائن من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والابتعاد عن الإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع.

د. منصور الظفيري

وقال الكندري إن سموه مستشعر بخطورة انخفاض أسعار النفط حيث طالب بالبدء بالمعالجة الاقتصادية ووضع البرامج الهادفة لتخفيض الميزانية مع التأكيد على عدم المساس بالحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية والحفاظ عليها.

ماضي الهاجري

بدوره ثمن النائب د. منصور الظفيري المضامين السامية لحديث سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لرؤساء تحرير الصحف المحلية مؤكدا انه يعكس رؤية ثاقبة حول مختلف المجالات لاستدامة الحياة الكريمة للمواطنين في ظل تداعيات انخفاض اسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية للدولة.

وشدد النائب الظفيري في تصريح صحافي على ضرورة تكاتف الجميع والعمل من اليوم قبل الغد بتلك التوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه سواء ما يخص الجانب الاقتصادي أو البعد عن اثارة النعرات والشحن الطائفي أو فيما يتعلق بوجوبية احترام القضاء واحكام السلطة القضائية وعدم التعرض لهما أو فيما يتعلق بأهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك بما يكفل تحقيق وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

وأضاف الظفيري انه علينا إدراك ما يحيط بمنطقتنا من تحديات وظروف استثنائية تستدعي منا جميعا التكاتف كما شدد صاحب السمو أمير البلاد على وحدة الصف وتكاتف الجهود ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حفاظا على أمنه واستقراره.

أما النائب ماضي الهاجري فقال إن سمو الأمير رسم لرؤساء تحرير الصحف المحلية خارطة طريق ومنهجا لعبور المرحلة الحرجة التي تمر بالمنطقة بضرورة التصدي لمثيري الفتن ووحدة الصف ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار والبدء بالاصلاحات الاقتصادية وبرامج الترشيد وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

الحريجي: رد الوزيرة على سؤالي إنشائي بامتياز وسيكون له تبعاته السياسية

الصبيح: اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الجمعيات التعاونية المخالفة

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الوزارة تسعى دائما إلى أن تقوم الجمعيات التعاونية بدور متميز في خدمة المواطنين والمقيمين بالمنطقة كما أن الوزارة توجه الجمعيات التعاونية بالعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها ومن أجل تحقيق هذا الهدف كما أنها اتخذت الاجراءات المناسبة ضد الجمعيات المخالفة .

وأوضحت الصبيح ردا على سؤال للنائب سعود الحريجي ان الوزارة قد اتخذت عدة اجراءات تتمثل فيما يلي:

- التقدم بمشروع تعديل قانون التعاون حيث تم تعديله بموجب القانون رقم 118 لسنة 2013 والذي بموجبه تم تلافي بعض اوجه القصور الموجودة بالمرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية ومن ذلك تم رفع سن المرشح لعضوية مجلس الادارة الى 30 عاما فضلا عن اشتراط توافر مؤهل دراسي لا يقل عن دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة الامر الذي من شأنه رفع كفاءة اعضاء مجلس الادارة بالجمعيات التعاونية كذلك جعل الانتخابات التكميلية لمجلس الادارة كل سنتين بدلا من سنة واحدة بما يضمن مدة اطول لمجلس الادارة لتحقيق انجازات ملموسة على أرض الواقع كما تضمن

هند الصبيح

تعديل القانون ايضا تجريم افعال لم تكن مؤثمة في ظل القانون رقم 24 لسنة 1979 فضلا عن تشديد العقوبات على الافعال المؤثمة ابتداء.

سعود الحريجي

ومن جهته قال النائب سعود الحريجي إن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل د. هند الصبيح تهربت من الاجابة عن سؤاله الذي وجهه اليها بشأن الضوابط الحاكمة لتعيين وعزل اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية.

وافاد الحريجي في تصريح صحافي بأن رد الوزيرة الصبيح انشائي بامتياز لاسيما انه استفاض في الحديث عن اجراءات الوزارة لرفع مستوى الجمعيات من دون الاجابة عن الاسئلة المحددة التي حواها سؤالنا المقدم اليها.

وتساءل عن الدوافع التي جعلت الصبيح تتهرب من الاجابة عن اسئلتنا بشأن الضوابط والمعايير التي من خلالها يتم تعيين اعضاء مجالس ادارة الجمعيات والضوابط التي تنهى عضويتهم بناء عليها معتبرا ان عدم اجابة الوزيرة تدعم رؤيتنا بشأن منهجية التفرد في القرار التي تنتهجها الوزيرة.

وحذر الحريجي من خطورة ترك مثل تلك القرارات التي ترتبط بقطاع حيوي يتصل مباشرة بمصلحة المواطنين والمساهمين عرضة للاهواء والانتقائية مشيرا الى ان هذا النهج يغلب للاسف على كثير من تصرفات الوزيرة الصبيح ويخلق حالة من عدم الاستقرار داخل الوزارة خوفا من غبن الموظفين.

واوضح الحريجي انه سيعيد تقديم السؤال مرة ثانية الى الصبيح محذرا من ان تمييع الرد على سؤاله الثاني سيكون له تبعاته السياسية.

عسكر يطالب بادخال إعاقة العين الواحدة ضمن قانون المعاقين

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا طالب فيه باعتبار إعاقة العين الواحدة من نوع الإعاقة البصرية المتوسطة والدائمة.

وقال عسكر في الاقتراح: إنه إبان فترة المجلس الأعلى للمعاقين جرى العمل على إدراج أصحاب إعاقة العين الواحدة تحت مسمى إعاقة بصرية متوسطة ودائمة وصدرت لهم شهادات رسمية بذلك لكن عند حلول الهيئة العامة لشؤون الاعاقة ذوي الإعاقة حل المجلس الأعلى للمعاقين تم استبعادهم من مظلة الاشخاص ذوي الاعاقة والغريب في الامر أن ذات اللجنة الطبية التي لم تعتمد إعاقة العين الواحدة هي ذات اللجنة التي اعتمدتهم من قبل في فترة المجلس الأعلى للمعاقين .

وأضاف: وحيث ان الوزارات والهيئات التابعة للدولة لا تعتبر أصحاب إعاقة العين الواحدة اصحاء وبناء عليه يحرمون من تولي الوظائف العسكرية والعمل في مجال الاطفاء أو مع الجهات التي لديها اعمال شاقة بالإضافة للصعوبات التي يواجهونها للحصول على رخصة القيادة أو تجديدها وحيث ان هذه الفئة ذات الاحتياجات الخاصة واصحاب اعاقة العين الواحدة بحاجة ماسة لأن يحصلوا على حقوقهم ورفع الظلم الواقع عليهم.

وجاء في نص الاقتراح:

أن تعيد الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة إدراج اصحاب اعاقة العين الواحدة تحت مسمى إعاقة بصرية متوسطة أو دائمة لما كان الحال في السابق كي تستطيع هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة الاستفادة من المزايا والاعفاءات المصدق عليها في القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

الحويلة: هاشم من الكفاءات الوطنية التي نفخر بها في النفط

د.محمد الحويلة

شكر النائب د.محمد الحويلة الرئيس التنفيذي السابق لشركة نفط الكويت هاشم هاشم لما بذله من جهود وانجازات خلال فترة عمله حتى انتقاله للمنصب الجديد عضواً منتدباً في مؤسسة البترول الكويتية قائلا: إننا على ثقة بنجاحه بالمهمة الجديدة الموكلة إليه لتولي مهام إدارة وتنفيذ مشروع التكامل بين مجمع التكرير والبتروكيماويات حيث يعد من الكفاءات الوطنية التي نفخر بها في القطاع النفطي وخاصة خلال توليه منصب الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت.

وأضاف ان الشركة احتلت في فترته مكانة تؤهلها لمواكبة التحديات والاستمرار في موقعها الريادي وقد حصل على الكثير من الجوائز لتميزه في إدارة الشركة وعمل مع جميع العاملين بشكل متكامل وروح الفريق التي حققت نجاحات غير مسبوقة في إنجاز المشاريع الرأسمالية حفاظا ورفعا للطاقة الإنتاجية وهمتهم في مشاريع عمليات التصدير والبحرية والتي أسهمت إلى حد كبير في رفع الطاقة التصديرية للشركة وجعلتها في مكانة شامخة وله أيضا العديد من المواقف التي أسهمت في تطوير القطاع النفطي عموما.

وتمنى الحويلة التوفيق للرئيس التنفيذي الجديد لشركة نفط الكويت جمال جعفر لاستكمال مسيرة النجاح في الشركة الاستمرار في بناء طاقتها الإنتاجية من النفط والغاز للوصول للهدف الاستراتيجي والعمل بروح الفريق الواحد لتعزيز دور نفط الكويت في دعم الاقتصاد الوطني لدفع عجلة الاقتصاد الكويتي للامام ومواجهة الظروف والتحديات الاقتصادية التي تفرض نفسها على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

لماذا لا نرى أي تحرك لها خلال ارتفاع سعر البرميل إلى 120 دولار

الطريجي: الحكومة تتخبط في مواجهة انخفاض أسعار النفط ورفع الدعوم

د.عبد الله الطريجي

عاب النائب د.عبد الله الطريجي على الحكومة طريقة تعاطيها مع انخفاض أسعار النفط وربط ذلك بتوجه غير مدروس على الإطلاق لرفع الدعم عن الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يثير تساؤلات عدة عن حقيقة ما تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات يشعر المواطن بالقلق منها لا سيما مع التضارب والتباين الشديدين في تصريحات المسؤولين عن هذا الملف.

وأشار الطريجي إلى واحدة من صور التخبط الحكومي في معالجة هذا الملف والمتمثل في قيام الهيئة العامة للاستثمار من خلال محفظتها الوطنية بالتدخل في سوق الأوراق المالية من خلال تقديمها دعما لأسهم معينه بالمخالفة للتوجهات الحكومية بشأن الدعومات رغم أن الحكومة والهيئة تدركان جيدا أن من الأنسب لسوق الأسهم أن يتفاعل هو وأدواته ليعالج نفسه بنفسه.

وأضاف أن من المستغرب تشدد الحكومة مع الموطنين في إلغاء أو تخفيض الدعوم وتقوم في المقابل بتقديم دعوم مالية مجزية بمئات الملايين من خلال المحفظة الوطنية في البورصة مؤكدا أنه لا تفسير لهذا النهج الحكومي سوى توجيه الأموال التي ستحصل من المواطنين من خلال رفع الدعومات إلى أطراف ليس من الأولى أن تحصل عليها.

وحذر الطريجي وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح من الاستمرار بانتهاج هذه السياسة المجحفة بحق المواطنين داعيا إياه للتوقف عن التدخل في آليات عمل السوق وأن يقوم بإدارة هذا الملف إدارة تحقق العدالة للموطنين وتنفذ السياسات الحكومية تنفيذا منسجما مع الواقع.

ولفت الطريجي إلى أن التخبط الحكومي في التعامل مع البورصة وموضوع الدعومات يطرح أمامنا طريقة تعاطي الحكومة مع انخفاض أسعار البترول من خلال الضغط على المصاريف والتوجه لتخفيض الدعومات سواء على المحروقات أم الطاقة أم غيرها من الدعومات وما بدر من المواطنين من ردود أفعال متفاوتة ترفض هذا التوجه في ظل ستمرار سياسة الإسراف غير المبرره التي تنتهجها الحكومة.

وقال: لما كانت أسعار البترول ارتفعت في وقت سابق لتصل إلى ما يقارب 120 دولارا فإننا لم نر حينها أي تحرك حكومي بالسعي لتخفيض الدعومات وكان بالإمكان تبرير هذا التحرك بارتفاع أسعار البترول عالميا لكن عندما انخفض سعر البترول إلى نحو 20 دولارا حاليا وهو مبرر لخفض سعره محليا نرى الحكومة تبادر بالمطالبة برفع الدعومات المقدمة للمواطنين وهو ما نعتبره منافيا للوقائع التي نراها على أرض الواقع ومع هذا كله والظروف السائدة حاليا بالتوجه لرفع الدعومات جميعها وردود الأفعال المتفاوتة من المواطنين لتلك السياسة غير المنطقية.

الجيران يقترح التحفظ أمنيا على أصحاب الأفكار المتطرفة

د.عبدالرحمن الجيران

قدم النائب د.عبدالرحمن الجيران اقتراحا برغبة قال فيه إنه لوحظ في الآونة الأخيرة تنامي ظاهرة الغلو والتطرف الديني وسط الشباب في المنطقة العربية على وجه الخصوص وان الكثير من الشباب يقعون ضحية للعقائد الفاسدة والأفكار المضللة التي لا توافق تعاليم الإسلام دين المحبة والتسامح الذي يدعو للهدى بالحكمة والموعظة الحسنة.

وأضاف الجيران أن للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة دورا خطيرا في انتشار الأفكار الهدامة ما يقتضي التحوّط من قبل الجهات الرسمية بالكويت كإجراء وقائي للحيلولة دون اقدام الذين يحملون أفكارا متطرفة على أعمال عنف وإرهاب للمخالفين لهم في الرأي.

وجاء في نص الاقتراح برغبة:

- ان تقوم الجهات الأمنية باستخدام صلاحياتها المنصوص عليها في القانون بالتحفظ امنيا على كل من يثبت انه يحمل أفكارا متطرفة وقد عبر عنها بالقول أو الكتابة أو بإظهار التأييد لهذه الأفكار سواء بالإعلام ام عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- يكون الهدف من التحفظ حماية المجتمع من أي سلوك إجرامي قد يقدم علية هؤلاء المتطرفون إذا لم يتم التحفظ عليهم.

- تقوم الجهات المعنية وفي إطار مشروع الوسطية بإدارة حوار للمذكورين بتقديم النصح لهم وتبصيرهم بتعاليم الدين الإسلامي الصحيحة وتنقيتهم من الغلو والتطرف.

نفى خلال برنامج منصة الجماهير أي توجه نيابي للتأزيم من خلال تقديم الاستجوابات

العمر: صعود الوزير إلى المنصة حق أصيل للشعب

استضاف برنامج منصة الجماهير على تلفزيون المجلس النائب جمال العمر الذي أجاب عن كل ما وجه له على المنصة مؤكدا أن الاستجوابات المقدمة للوزراء حق للشعب لا يجب إغفاله أو التراخي فيه معربا عن اعتقاده بأن الحكومة قد أخذت وقتها وأنه قد حان أوان المحاسبة من ممثلي الشعب. وإلى التفاصيل:

جمال العمر

في مستهل حديثه تحدث النائب جمال العمر عن بداية دخوله المجال السياسي قائلا: إن ذلك بدأ من المشاركة في العمل النقابي خلال سنوات الجامعة والتي وصلت من خلال تلك المشاركة إلى منصب أمين سر الحركة الائتلافية حيث كانت هناك رغبة ملحة لدي للمشاركة بالعمل النقابي ولكن كانت هناك تخوفات من أبي للانجراف نحو التطرف لأني كنت في بداية عملي النقابي ضمن التيار الإسلامي ونزولا على رغبة الوالد تركت الجانب السياسي بعد التخرج واتجهت للعمل بالقطاع الخاص ثم جاءت محنة الغزو التي كانت بمنزلة الصدمة القوية لجميع الكويتيين فكانت بالنسبة لي مرحلة تغير كاملة وشعرت بضرورة المشاركة في العمل السياسي فخضت انتخابات عام 99 وكان ترتيبي السادس وهذا كان جيدا بالنسبة لي باعتبار انها المرة الأولى التي اخوض فيها الانتخابات وخلال الدورة ذاتها خلا مقعد النائب المرحوم سامي المنيس وخضت الانتخابات التكميلية التي كانت تجري وفقا للصوت الواحد وحصلت على عدد أصوات وصل إلى 890 صوتا وخاضت وقتها التيارات السياسية الانتخابات من خلال الدفع بمرشحين لكن كان توفيقا من الله أن كتب لي النجاح والمشاركة في هذا المجلس الذي ضم رواد العمل البرلماني.

وتابع العمر: اعتبر نفسي من النواب المحظوظين لأني عاصرت المخضرمين في العمل السياسي حيث دخلت العمل البرلماني في الثلاثينات من عمري واتذكر أنه بعد نجاحي في الانتخابات التكميلية اتصل بي المرحوم أحمد الربعي وبارك لي رغم أن معرفتي به محدودة ودعاني لزيارته وعرفني بأهله وقال لي كرسيك محجوز بجواري في المجلس.

وعلق على نجاحه في ظل وجود تيارات سياسية قائلا: إن الصوت الواحد خلق فرصة لي كمستقل في المنافسة لأن نظام تعدد الأصوات يزيد من فرص التيارات والتكتلات عن طريق تبادل الأصوات أما الصوت الواحد فإنه يمنح الفرصة للمستقلين لافتا في هذا الصدد إلى أن المنافسة في ذلك الوقت كانت تخضع لقواعد أخلاقية تحكمها بما يضمن عدم تحول تلك المنافسة إلى حرب تستخدم فيها جميع الأسلحة الممكنة بما فيها التجريح في الخصم والنيل من شخصه وقال إن من بين من اتصلوا به لتهنئته في ذلك الوقت د. أحمد سامي المنيس.

وعن رؤيته للمجالس المتعاقبة التي شارك فيها قال العمر: لقد عاصرت مجالس كان بها روح التعاون بغض النظر عن الممارسة النيابية والقناعات الشخصية فلا يوجد شيء اسمه انتقام شخصي ولقد تبدلت تلك القواعد خلال المجالس الأخيرة والتي رأينا بها التطاحن والهجوم على الأشخاص وأصبحت الأهداف انتخابية بحتة فتدنى معها روح التعاون والمسؤولية الدستورية كما غاب التنسيق الذي يحقق مصلحة البلاد.

الأحزاب السياسية

وعن الكتل السياسية قال إن الكويت بها كتل وتيارات سياسية موجودة فعليا على أرض الواقع غير أننا نفتقد العمل الحزبي المنظم نتيجة غياب قانون الأحزاب وهو ما أدى إلى عملها في الخفاء ومنها أحزاب منظمة لها مصادر تمويل لا تخضع لرقابة الدولة وبالتالي فإننا بحاجة إلى قانون ينظم عمل الأحزاب معتبرا أن غياب هذا القانون يجعل البيئة خصبة للشبهات حول بعض التيارات والأحزاب غير المعلنة من أن يكون لها امتداد خارجي وهو حاصل بالفعل والشعب يعلم بوجود بعض التيارات المعروفة بتمددها الخارجي منذ نشأتها.

إنجازات

وعن القوانين التي ساهم فيها العمر تحدث عن مكافأة نهاية الخدمة وقال إنه خدم شريحة كبيرة كانت لا تتقاضى تلك المكافأة غير انه رأى ان التعديلات الحكومية باستقطاع نسبة من مكافأة الموظف قد شوهت القانون وأن المجلس كان أمام حلين تجاه هذا القانون إما أن يوافق عليه بعيوبه لتمريره وإما الإصرار على خروجه بالصورة المثلى وذلك كان سيدخله في صراع مع الحكومة ستؤدي بدورها إلى عدم إقرار القانون إلا أن وجود القانون وبرغم عيوبه أفضل بكثير خاصة انه لو تم تأخيره فلن توافق عليه الحكومة في ظل الأوضاع المالية الحالية وانخفاض أسعار النفط مشيرا في هذا الصدد إلى إمكانية إدخال تعديلات على القانون في المستقبل عندما تستقر الأمور.

أما عن الجرائم الإلكترونية فقال العمر إن حرية الرأي يجب أن تكون مكفولة وفي القانون الجديد تحول الهاتف إلى أداة جريمة يعرض صاحبه للحبس لمدة تصل إلى 3 سنوات إذا ما قام بإعادة تغريدة أو قام بإبداء رأيه بشكل يخالف القانون معتبرا أن المشكلة في ذلك وجود الكثير من الشباب صغير السن يحتاج إلى تثقيف كبير لإدراك كيفية التعامل القانوني وعواقب نشر ما يخالف القانون، وقال العمر ان اتساع قاعدة تلك الشريحة من الشباب تجعل العقوبات الواردة في القانون غير منطقية ومن يدفع الضريبة شباب تنقصه الخبرة.

وعن تعرضه لبعض الانتقادات أوضح العمر أنه يهتم بالانتقاد الموجه له لتعديل الأوضاع وخاصة إذا كان نقدا موضوعيا معتبرا أن الظروف السياسية والمتغيرات تستوجب على النواب تطوير أدائهم بما يتناسب مع تطلعات الشعب محاولين الوصول إلى مرحلة إرضاء الجميع أو الغالبية منهم.

وعن إقرار الذمة المالية قال العمر إنه قام بتقديمه قبل أداء القسم وقبل سن القانون الملزم بذلك مشيرا إلى اهمية قيام النواب بذلك في ظل هذه المرحلة والتي يوضع فيها المسؤول والقيادي في دائرة الاتهام ومن ثم فعليه أن يبرئ ذمته بتقديم إقراره المالي مشيرا إلى وجود ما يقارب 30 ألف شخص ومسؤول مخاطب بقانون الذمة المالية.

كما أشار إلى تقديمه اقتراحا بقانون لإنشاء هيئة القيادات للحد من تعيين الأشخاص الذين لا يمتلكون الكفاءة في المناصب القيادية حيث إنه في ظل غياب القانون تكون عملية الاختيار انتقائية ومن يدفع ثمن تردي أداء هؤلاء غير المؤهلين هو الشعب الذي يعاني تراجع نسبة الإنجاز.

وأوضح العمر أن تصريحه عن قانون إنشاء شركة العمالة المنزلية بأنه لن يقوم بتخفيض الأسعار منطقي ويتوافق مع الواقع حتى لا يبني المواطن آمالا على القانون بأنه سيؤدي إلى تخفيض الأسعار وهذا غير حقيقي لأن الأسعار تخضع لمبدأ العرض والطلب غير انه شدد على أهمية القانون من الناحية التنظيمية وحماية حق العامل من الاستغلال وبالتالي فإنه سيؤدي إلى تعزيز صورة الكويت في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمطالبته برفع رسوم الاراضي الفضاء قال إن الهدف منه يمنع احتكار الأراضي من المضاربين مشيرا إلى نجاح الضغوط النيابية على وزير الإسكان في زيادة نسبة الأراضي المطروحة فقد أصبحت الأراضي متاحة الآن وقد أثرت على السوق العام والمزادات على الأراضي حيث نجد لأول مرة طرح قطع بسعر أقل من مائتي الف دينار.

وعن تصريحه عن المرتزقة قال العمر أقصد بهم كل من يستخدم النفس الطائفي والنبرة الفئوية ويحابي الحكومة على الخطأ والصواب أو يحابي التيارات السياسية مطالبا الحكومة في هذا الصدد بأن تتجنب الركون إلى أراء هؤلاء وأن تعتمد على الرأي السياسي السديد والالتفات إلى تحقيق مصلحة الشعب مشيرا إلى أن المجلس الحالي يقوم بدوره الرقابي.

ونفى العمر توجه النواب باستجواباتهم إلى التأزيم مؤكدا أن صعود الوزير إلى المنصة حق أصيل للشعب وأن تقديم الوزير كشف حساب عن إجراءاته ضرورة لإصلاح الخلل في وزارته.

إشهار الأحزاب وتنظيمها قانونيا أصبح مطلبا ملحا في الوقت الحاضر

تعديلات الحكومة على مكافأة نهاية الخدمة أخرجته عن الصورة المثالية وقد يتم تعديله مستقبلا

إنشاء شركة للعمالة المنزلية لن يؤدي إلى انخفاض الأسعار

بعد نجاحي في الانتخابات التكميلية قال لي المرحوم أحمد الربعي: مكانك بجواري في المجلس

العدد الإجمالي وصل إلى 42 مرشحا

4 مرشحين في اليوم الثامن للانتخابات التكميلية

د. يوسف العوضي

خالد العتيبي

تقدم 4 مرشحين في اليوم الثامن من فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة التكميلية بالدائرة الثالثة ليصل عدد المرشحين الإجمالي إلى 42 مرشحا بينهم مرشحة واحدة.

وقال المرشح د. يوسف العوضي إن مستوى الرعايا الصحية في الكويت ممتاز جدا ولا يوجد أي معاناة في النواحي الصحية مشيرا إلى أن الاستثناءات والأخطاء موجودة بالإثبات والإحصاء.

وأضاف: كوني في وزارة الصحة ونحن في دولة صغيرة فإن الخطأ يطفح بسرعة ولكن في الكويت الوضع الصحي ممتاز جدا ولا أقول إنه لا توجد أخطاء.

وبين أنه لا توجد بالعالم دولة خالية من الأخطاء من أكبر دولة لأصغرها بالأوراق والإحصائيات ولو يتم التركيز على الناحية الإدارية في الصحة ستكون أفضل حالا ومع ذلك هناك اجتهاد ولذلك افتخر بالأطباء الكويتيين والكفاءات الإدارية بدرجة عالية جدا.

وأوضح العوضي أن المواطن الكويتي يفضل أن يكون في رفاه أكثر من اللازم خاصة عند ذهابه إلى المستشفى مؤكدا أن اختلال التركيبة السكانية السبب الرئيسي في عدم توفير الأماكن في المستشفيات.

وقال إن توجيه كلمة للناخبين يعتبر من أصعب الأسئلة التي تواجه المرشح باعتبار أن الناخب هو العمود الفقري والناخبين على مستوى عال في الاختيار ولكن من المفترض لأي مرشح أن يقدم السيرة الذاتية الصحيحة وليس كلاما مبتكرا.

وبين العوضي أن المشاكل الطاغية على السطح في الدولة هي السبب الرئيسي وراء ترشحه إضافة إلى الجانب المتعلق بالوحدة الوطنية وتحسين الوضع الصحي في الكويت والمشاكل المرورية والازدحام المروري إضافة لضرورة التركيز والاهتمام بالشباب فطموحي أن يعتلي الشباب جميع مجالات التنمية.

بدوره قال المرشح فهد الشريعان: خدمت الوطن في القطاعين العام والخاص لمدة 35 سنة مشيرا إلى أن القضايا التي سيتناولها في برنامجه الانتخابي عديدة ولكن التركيز سيكون على الجانب الاقتصادي.

وأضاف أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للدولة متمنيا أن يكون هذا الملف محط تركيز لاسيما أن هناك سعيا حثيثا لتطويره مؤكدا أن الإنجازات مرهونة بلحظات ولذلك فإن المشاركة مطلوبة من المواطن الكويتي متأملا أن يصل للكرسي من يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

من جانبه قال المرشح عبدالوهاب الأمير إن من أهم القضايا التي سيتم التركيز عليها قضية الوحدة الوطنية داعيا للتنافس على مصلحة الكويت خاصة بعد التصريحات التي بدرت من البعض والتي اتسمت بالشد والجذب وانعكست على الجبهة الداخلية.

وأضاف أن الكويت تمر بمنعطف دولي ومشاكل إقليمية وبذلك لن تقوى الدولة على مواجهة المشاكل إلا عن طريق تعزيز الوحدة الوطنية لافتا إلى أن أحد أهم الدوافع التي دفعته للترشح هو الخوف على مستقبل أبنائي مطالبا بالعمل لمستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وشدد على ضرورة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالشباب كونهم الشريحة الأكبر داعيا إلى تعزيز الفرص في هذا الجانب إضافة لملفات أخرى منها توفير الرعايا السكنية لهم.

من ناحيته قال المرشح خالد خزام العتيبي إن برنامجه الانتخابي ينصب على محاربة الفساد بجميع أشكاله وصوره إداريا كان أو ماليا مؤكدا أنه يخوض انتخابات مجلس الأمة بالرغم من أن الوقت قصير لا يمكن أن يطبق فيه أي برنامج انتخابي.

وأكد أن ناخبي الدائرة الثالثة على معرفة به من خلال عمله التعاوني لمدة 8 سنوات متمنيا إيصاله إلى الكرسي البرلماني وأن يكون عند حسن ظنه.

وأضاف العتيبي: لست من المنظرين ولا من أصحاب الكلمات البراقة كما أنني تشاورت مع أبناء الدائرة قبل ترشحي مما أعطاني الدافع لخوضها.

وبين العتيبي أن الأقليم الذي نعيش فيه بات ملتهبا ولذلك نحتاج إلى تضافر الجهود لحماية الكويت وأن نكون يدا واحدة في مواجهة المخاطر.

أسماء المرشحين في 8 أيام من فتح باب التسجيل

الأيام	المرشحون	عدد المرشحين
الأول	اسامة الطاحوس جاسم الكندري طاهر الفيلكاوي عبدالعزيز السمحان حسين العصيمي خالد الحمد رسلي بورسلي سليمان الكوح علي الحداد وليد الشراح	10
الثاني	خالد العتيبي عبداللطيف الشمري عبدالله الأنصاري عمار أسيري مشعل العتيبي	5
الثالث	بدر المويزري	1
الرابع	أحمد نبيل الفضل عبدالله مطلق الضويحي علي عبدالله الخميس فؤاد عبدالرحمن الهاشم نجيب سعيد العوضي	5
الخامس	عبدالله الكندري فوزي الصقر فيصل السليسل عيد العتيبي مزيد المعوشرجي عيسى عبدالله فهيد العجمي أحمد الطيار خالد الهاجري	9
السادس	سامي الشريدة خليفة الخده أماني الصالح خالد الديحاني فرج الخضري	5
السابع	هشام البغلي عبدالكريم الهندال علي الزنكي	3
الثامن	خالد ابراهيم العتيبي عبدالوهاب الأمير فهد مطلق الشريعان يوسف العوضي	4
	الإجمالي	42
المتنازلون		
	جابر غزاي شقير المطيري	1

عبدالوهاب الأمير

فهد الشريعان

«الدستور» تنشر نص قانون تعزيز تسليح وزارة الدفاع بـ 3 مليارات دينار

أصدر مجلس الأمة بإجماع 37 عضوا مشروع القانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لتعزيز ميزانية التسليح في وزارة الدفاع وتغطية حاجة الوزارة من المعدات العسكرية على ان يتوافق ما يخصص سنويا من الحالة المالية للدولة و«الدستور» تنشر نص القانون ومذكرته الايضاحية

خالد الجراح وحديث مع النواب خلال جلسة اقرار ميزانية تسليح الدفاع

التقرير الأول

للجنة المشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ولجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام.

أحال السيد رئيس مجلس الامة الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع القانون المذكور آنفا بتاريخ 2015/11/26 ونظرا لخصوصية المشروع المعروض على اللجنة وارتباطه بعمل اللجان البرلمانية الآتية:

1- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

2- لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

3- لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.

4- لجنة الشؤون الخارجية.

ووفقا لنص المادة 43 من اللائحة الداخلية انه عند ارتباط الامر باكثر من لجنة واحدة فان للمجلس احالته على لجنة مشتركة والمادة 53 التي نظمت عمل اللجنة المشتركة فان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قد طلبت تشكيل لجنة مشتركة من هذه اللجان المذكورة سالفا لدراسة هذا المشروع وبحثه.

وقد وافق مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ 2015/12/15 على تشكيلها بناء على رسالة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بهذا الشأن.

وطبقا لنص المادة 53 من اللائحة الداخلية التي تنص على ان الرئاسة ومنصب المقرر لاكبر الرؤساء والمقررين سنا فانه يكون الرئيس والمقرر كالآتي:

- رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

- مقرر اللجنة محمد طنا العنزي مقرر لجنة الشؤون الخارجية.

ونظرا لاعتذار عدنان عبدالصمد فقد اصبح رئيس اللجنة السيد كامل العوضي رئيس لجنة الشؤون الخارجية.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 2015/12/20 اطلعت اللجنة على مشروع القانون وتبين لها انه يهدف الى الاذن للحكومة ان تأخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ 6.200.000.000 (ستة مليارات ومائتي مليون دينار كويتي) لوضع ميزانية استثنائية لمدة عشر سنوات مالية تخصص لتعزيز الدفاع في البلاد نظرا للوضع الاقليمي في المنطقة لتغطية حاجة وزارة الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية.

كما بين المشروع تفويض مجلس الدفاع الاعلى تخصيص المبالغ اللازمة لكل سنة مالية وذلك خلال عشر سنوات ابتداء من السنة المالية 2016/2015 على ان يرحل ما لم يتم صرفه كل سنة الى السنة المالية التالية ويتولى مجلس الدفاع الاعلى الاشراف على تنفيذ عقود التسليح والمعدات العسكرية المطلوبة مراعيا فيما يخصص فيه سنويا الحالة المالية للدولة والا تصرف اي من هذه المبالغ لغير الغرض المخصص لاجله ويعد لها حساب ختامي منفصل سنويا.

وقد تبين للجنة انه قد سبق أن وافق المجلس على قانون يحقق نفس الاغراض والاهداف لمشروع القانون المعروض على اللجنة وهو المرسوم بالقانون رقم 46 لسنة 1992 في شأن زيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع في البلاد وذلك بعد الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت لاعادة بناء القدرات الدفاعية والعسكرية للقوات المسلحة في دولة الكويت بقيمة 3.5 مليارات دينار ولمدة اثنتي عشرة سنة وقد تم تمديد العمل بهذا القانون لمدة سنتين اضافيتين بناء على المرسوم بالقانون رقم 72 لسنة 2004.

وقد استعرضت وزارة الدفاع الجانب الامني الذي يهدد دولة الكويت بناء على ما تم جمعه من وحدة استخبارات الجيش والجانب العملياتي الذي تحتاجه القوات المسلحة من تطوير المعدات والآليات العسكرية وبيان مدى تقادم اعمار تلك المعدات في القطاعات الحربية الثلاثة البرية والبحرية والجوية اضافة إلى تطوير الدفاعات الجوية وما يساعدها من معدات للحرب الالكترونية.

واضافت ان المبالغ المرصودة لوزارة الدفاع سيتم تخصيصها كالآتي:

1- شراء معدات وأسلحة.

2- مصاريف صيانة.

3- تدريب القوات العسكرية على استخدام هذه المعدات.

وأكدت ضرورة اهمية اتخاذ هذه القرارات وعدم التأخر فيها لما قد يترتب عليه من احتمال زيادة في أسعارها.

وبناء على ما سبق فقد رأت اللجنة ما يلي:

1- استنادات للمادة 142 من الدستور انه يجوز ان ينص القانون على تخصيص مبالغ معينة لاكثر من سنة واحدة اذا اقتضى ذلك طبيعة المصرف على ان تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها او توضع لها ميزانية استثنائية لاكثر من سنة مالية.

2- ان الاوضاع الاقليمية والتهديدات المحيطة بالبلاد تستوجب التحوط لمثل هذه الاخطار وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد للتصدي لاي هجوم محتمل.

3- الاتفاقيات الامنية والدفاعية التي تبرمها الكويت سواء مع حلفائها لا تعني ان تقاتل تلك الدول نيابة عن دولة الكويت بل تقاتل معها وهو ما يستوجب تطوير قوة الردع لدى الجيش الكويتي.

4- ان الدول المجاورة في المنطقة قامت بتعزيز قدرتها وترسانتها العسكرية بمبالغ تفوق ما رصدته الحكومة الكويتية رغم انخفاض اسعار البترول التي اثرت على ميزانياتها العامة.

5- تخفيض المبلغ الذي سيؤخذ من الاحتياطي العام من 6.200 مليارات الى 3 مليارات دك نظرا لان الاحتياج الفعلي الحالي لا يتطلب المبلغ الاجمالي كله على ان يتم تخصيص 3 مليارات دك في الميزانيات المستقبلية للسنوات العشر القادمة.

6- اصدار قانون باعتماد اضافي للسنة المالية 2016/2015 بمبلغ 22 مليون دك بالتزامن مع مشروع هذا القانون.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وباجماع آراء الاعضاء الحاضرين 17-1 الى الموافقة بعد التعديل على مشروع القانون كما هو وارد في الجدول المقارن مع اعطائه صفة الاستعجال.

وقد انبنى رأي الاقلية بضرورة الالتزام باحكام القانون رقم 7 لسنة 1994 بتضمين ميزانية التسليح والتعزيزات العسكرية والاعتمادات الخاصة بها في الميزانية العامة للدولة بضمان خضوعها للاجهزة الرقابية واحكام الرقابة عليها بحيث لا يتم الصرف لغير الاغراض المنصوص عليها في القانون.

اضافة إلى انه قد تكررت العديد من الشبهات والممارسات الخاطئة في صفقات التسلح السابقة مثل صفقة صواريخ سي سكوا البريطانية والمدفع الصيني... من الصفات خاصة في ظل الظروف السائدة والتراجع الحاد لاسعار النفط اذ وصل لأدنى مستوى له منذ اكثر من احد عشر عاما وتآكل الاحتياطي للدولة نتيجة العجوزات المحققة في الميزانية الناتجة من انخفاض اسعار النفط.

لذا يجب ان يخضع القانون لمزيد من الضوابط المهنية المقبولة لاحكام الرقابة المالية والادارية مع وضع شروط جزائية وضمانات كافية عند التعاقد لضمان معالجة اوجه القصور التي شابت العديد من التعاقدات السابقة في الإطار المنظم لقواعد اعداد الميزانية.

وفيما يلي نص مواد القانون:

مادة أولى:

يؤذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ 3.000.000.000 دك (ثلاثة آلاف مليون دينار كويتي لوضع ميزانية استثنائية لفترة عشر سنوات مالية تخصص لتعزيز الدفاع في البلاد وذلك لتغطية حاجة وزارة الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية على ان يتوافق ما يخصص سنويا مع الحالة المالية للدولة والا يصرف من هذه المبالغ لاي اغراض اخرى ويعد لها حساب ختامي منفصل سنويا.

مادة ثانية:

يفوض مجلس الدفاع الاعلى في تخصيص المبالغ اللازمة لكل سنة مالية وذلك خلال عشر سنوات ابتداء من السنة المالية 2016/2015 على أن يرحل ما لم يتم صرفه كل سنة الى السنة المالية التالية ويتولى مجلس الدفاع الاعلى الاشراف على تنفيذ عقود التسليح والمعدات العسكرية المطلوبة.

مادة ثالثة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون بالاذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام نظرا للوضع الاقليمي للمنطقة وحاجة وزارة الدفاع الى اسلحة ومعدات عسكرية متطورة حفاظا على جاهزية القوات المسلحة واستنادا للمادة 142 من الدستور التي تنص على الآتي: يجوز ان ينص القانون على تخصيص مبالغ معينة لاكثر من سنة واحدة اذا اقتضت ذلك طبيعة المصرف على ان تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها او توضع لها ميزانية استثنائية لاكثر من سنة مالية. لذلك قد اعد مشروع القانون الماثل.

حيث تضمنت المادة الأولى منه الاذن للحكومة بأن تأخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ ثلاثة آلاف مليون دينار كويتي لوضع ميزانية استثنائية لفترة عشر سنوات مالية تخصص لتعزيز الدفاع في البلاد وذلك لتغطية حاجة وزارة الدفاع من التسليح والمعدات العسكرية وان يراعى فيما يخصص سنويا الحالة المالية للدولة والا يصرف من هذه المبالغ لاي اغراض اخرى، ويعد لها حساب ختامي منفصل سنويا.

وبينت المادة الثانية منه بأن يفوض مجلس الدفاع الاعلى في تخصيص المبالغ اللازمة لكل سنة مالية وذلك خلال عشر سنوات ابتداء من السنة المالية 2016/2015 على ان يرحل ما لم يتم صرفه كل سنة الى السنة المالية التالية ويتولى مجلس الدفاع الاعلى الاشراف على تنفيذ عقود التسليح والمعدات العسكرية المطلوبة.

مد الحماية التأمينية للعسكريين الخليجيين يعزز المواطنة الخليجية

كامل العوضي ومحمد طنا

وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

أقر مجلس الأمة في جلسته الماضية مشروع القانون في شأن الحماية التأمينية للعسكريين الخليجيين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس وذلك بإجماع 37 عضوا وأحاله على الحكومة.

وقد أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن هذا القانون يعزز من توجهنا في الاندماج والتكامل مع دول مجلس التعاون ويعزز من المواطنة الخليجية.

مادة 1: تسري أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه إلزاميا على العسكريين الكويتيين الذين يعملون في أي من الجهات العسكرية في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشرط أن:

أ - ان يكون العمل لدى جهة عسكرية تطبق عليها قوانين أو نظم التقاعد العسكري في الدولة مقر العمل.

ب - أن يكون العسكري الكويتي ممن تسري في شأنه أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه فيما لو كان يعمل داخل الكويت.

مادة 2: يتحمل العسكري الكويتي بالفرق بين الاشتراكات المقررة وفقا لقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه وبين مجموع حصته في الاشتراكات التي تقتطعها الجهة العسكرية من مرتبه وحصة الجهة العسكرية في الاشتراكات وفقا للقوانين أو الانظمة المعمول بها في الدولة مقر العمل بما لا يجاوز الحصة التي تتحمل بها الجهة العسكرية في الكويت عن العسكري الكويتي الذي يعمل لديها.

مادة 3: تلتزم الجهة العسكرية المخاطبة بأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه في حالة قيامها بإلحاق أي عسكري يحمل جنسية إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاشتراك عنه إلزاميا في التأمين طبقا للنظام المقرر في دولته وعليها ان تؤدي الاشتراكات المستحقة عنه سواء في ذلك الحصة التي تقتطعها من مرتبه لديها أو الحصة التي تتحمل بها وفقا للنظام المشار اليه بما لا يجاوز حصتها عن العسكري الكويتي الذي يعمل لديها وكذلك أي فروق اشتراكات تستحق على العسكري وتلتزم بخصمها من مرتبه.

مادة 4: يوقف العمل بأحكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 المشار إليه لمن تم الاشتراك عنه وفقا لأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة.

ويسري في شأن التعويض عن الإصابة احكام المادة 12 من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه.

مادة 5: لا تلتزم الجهة العسكرية بمكافأة نهاية الخدمة المقررة طبقا لأنظمة الخدمة العسكرية ما لم تكن قيمة المكافأة اكبر من مجموع المبالغ التي تحملت بها باعتبارها حصتها في الاشتراكات فتلتزم بأداء الفرق بينهما الى العسكري مباشرة.

وفي جميع الاحوال يحتفظ العسكري بأية حقوق أو مزايا تكون مقررة وفقا للأنظمة الوظيفية التي تلتزم بها الجهة العسكرية مع العسكريين العاملين لديها.

مادة 6: لا تسري أحكام المواد 3 و4 و 5 من هذا القانون على العسكري الذي يحمل جنسية إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا كان قد استحق معاشا تقاعديا أو مكافأة تقاعد وفقا للمرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 المشار اليه في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة 7: تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق أحكام هذا القانون ويكون لوزير المالية ومجلس ادارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة بقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه في هذا الخصوص.

مادة 8: تحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مواعيد وقواعد واجراءات التسجيل وانتهاء الخدمة والمستندات اللازمة لذلك للمخاطبين بأحكام هذا القانون ومواعيد وقواعد واجراءات سداد الاشتراكات والمبالغ الاضافية المستحقة عن التأخير في سدادها او عدم تسجيل الخاضعين لهذا القانون بالنسبة للجهات العسكرية في الكويت وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين 91 و 92 من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976.

وتكون المبالغ الاضافية المشار اليها في الفقرة السابقة من حقوق اجهزة التقاعد العسكري في الدولة موطن العسكري.

ويكون حساب الاشتراكات وفروقها والمبالغ الاضافية وغيرها من الالتزامات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون بالعملة الوطنية للدولة مقر العمل

مادة 9: في تطبيق احكام هذا القانون يعتد بالتقويم الهجري بالنسبة للدولة التي تأخذ بهذا التقويم وتكون المدد المحسوبة وفقا له مساوية للمدد بالتقويم الميلادي.

مادة 10: تسري الاحكام المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980 والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 والقانون رقم 35 لسنة 2001 المشار اليهم وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه.

مادة 11: يعمل بهذا القانون اعتبارا من 2011/7/1 أو من التاريخ الذي يتم فيه تطبيق الإلزام في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليج العربية على حدة ايهما الحق.

مادة 12: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بشأن مد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس

قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والعشرين المنامة ديسمبر 2005 الموافقة على التزام كل دولة من دول المجلس بعد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين خارجها في دول المجلس الاخرى في القطاعات المدنية وذلك بصفة الزامية من اول يناير 2006 وكذا الموافقة على مشروع النظام الموحد في هذا الخصوص ومذكرته الايضاحية واعتبار مواده آليات لتنفيذ هذا القرار.

وهو ما يعني التزام كل دولة من الدول الاعضاء بإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ هذا القرار في ضوء ما يقرره النظام الموحد من احكام وبما لا يعارضها.

وبناء عليه فقد صدر القانون رقم 44 لسنة 2007 في هذا الخصوص ليشمل بالتغطية التأمينية المواطنين المدنيين الذين يعملون في احدى دول المجلس ويحدد كذلك التزامات اصحاب الاعمال في الكويت تجاه الخليجيين المدنيين العاملين لديهم.

وسعيا الى ان يشمل النظام الموحد لمد الحماية التأمينية كافة الشرائح العاملة في دول المجلس فقد اقر المجلس الاعلى في دورته الحادية والثلاثين ابو ظبي ديسمبر 2010 اعتماد نظام مد الحماية التأمينية للعسكريين والعاملين في اطار القوات المسلحة من مواطني دول مجلس التعاون في دولهم في اي دولة عضو والذي يلزم الدول الاعضاء بالمجلس بالعمل على اصدار التشريعات اللازمة لتطبيق هذا النظام بما يكفل سريان احكامه بعد مضي ستة اشهر من تاريخ اقراره.

وتنفيذا لذلك فقد اعد مشروع القانون المرافق على ذات النسق الذي بني عليه القانون رقم 44 لسنة 2007 متضمنا الآتي:

- تقرير سريان قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980 الزاميا على العسكريين الكويتيين العاملين في اي من الجهات العسكرية في احدى دول مجلس التعاون وفقا للمادة 1 من المشروع التي تشترط لذلك الآتي:

- أن يكون العمل لدى جهة عسكرية تطبق عليها قوانين أو نظام التقاعد العسكري في الدولة مقر العمل.

- أن يكون العسكري الكويتي ممن يسري في شأنه قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين فيما لو كان يعمل داخل الكويت.

- تقرير التزام العسكري الكويتي بقيمة الفرق بين الاشتراكات المقررة وفقا لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وبين ما تؤديه الجهة العسكرية عنه من اشتراكات شاملة الحصة التي تقتطعها من مرتبه وحصتها في الاشتراكات وفقا للقوانين او الانظمة المعمول بها في الدولة مقر العمل وبما لا يجاوز الحصة التي تتحمل بها الجهة العسكرية في الكويت عن العسكري الكويتي الذي يعمل لديها إذ لا مبرر لإلزام الجهة العسكرية في الخارج بحصة تزيد عما هو مقرر وفقا لقانون موطنه وهو مؤدى الاحكام الواردة في المادة 2 من المشروع.

- تقرير التزام الجهة العسكرية في الكويت في الاشتراك إلزاميا عن اي عسكري خليجي يعمل لديها طبقا للنظام المقرر في دولته وكذا اداء الاشتراكات المستحقة عنه بحصتيها وبمراعاة ألا تتجاوز حصتها في الاشتراكات الحصة التي تلزم بها عن العسكري الكويتي حتى لا يكون ذلك سببا في العزوف عن الاستعانة بالعسكريين الخليجيين وبالاضافة الى ذلك فإن الجهة العسكرية تلتزم ايضا بخصم واداء اي فروق اشتراكات مستحقة على العسكري الخليجي وهي الاحكام التي تنص عليها المادة 3 من المشروع.

- تقرير ايقاف العمل بالمرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من احكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية وذلك بالنسبة للعسكريين الخليجيين الذين يتم الاشتراك عنهم وفقا لأحكام المادة 3 من المشروع منها من تداخل القوانين ولما يحققه المشروع من تغطية شاملة لهم ضد الاخطار المؤمن ضدها وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها في دولهم.

وكذا تقرير احقية العسكري الخليجي في التعويض عن الاصابة وفقا لأحكام المادة 12 من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليه تنفيذا لصريح ما ورد في النظام الموحد للعسكريين وقد تقررت الاحكام المتقدم ذكرها بالمادة 4 من المشروع.

- تقرير عدم التزام الجهة العسكرية بمكافأة نهاية الخدمة المقررة طبقا لأنظمة الخدمة العسكرية إلا إذا كانت هذه المكافأة تزيد على مجموعة المبالغ التي تحملت بها باعتبارها حصتها في الاشتراكات حيث تؤدي الفرق للعسكري مباشرة وبمراعاة احتفاظ العسكر بأي حقوق أو مزايا اخرى تكون مقررة وفقا للانظمة التي تلتزم بها الجهة العسكرية مع العسكريين لديها وذلك حفاظا على حقوق العسكري وتحقيق الموازنة بينها وبين حقوق الجهة العسكرية ودولة مقر العمل وهي الاحكام التي تنص عليها المادة 5 من المشروع.

- تقرير معالجة لحالات استحقاق بعض العسكريين الخليجيين لمعاشات تقاعدية او مكافآت تقاعد وفقا للمرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 المشار اليه في الفترة اللاحقة على التاريخ المحدد للعمل بهذا القانون وفقا للمادة 11 منه حتى صدوره وذلك بالنص على عدم سريان احكام المواد 3 و 4 و 5 في شأنهم باعتبار ان الغرض من الخضوع للقانون وهو شمولهم بالتغطية التأمينية التي يقررها قد تحقق بالفعل بما استحق لهم من معاشات ومكافآت وهي الاحكام التي تنص عليها المادة 6 من المشروع.

- تحديد الجهة التي تتولى تنفيذ احكام المشروع بالمؤسسة مع تقرير بأن يكون لوزير المالية ومجلس الادارة والمدير العام ذات الاختصاصات المقررة بقانون معاشات ومكافآت المتقاعد للعسكريين المشار اليه وهي الاحكام التي تنص عليها المادة 7 من المشروع.

- تحديد القرارات اللازمة لتنفيذ المشروع والمتعلقة بمواعيد وقواعد واجراءات التسجيل وانتهاء الخدمة والمستندات اللازمة لذلك وكذا المتعلقة بمواعيد وقواعد واجراءات التسجيل سواء الاشتراكات والمبالغ الاضافية المستحقة نتيجة التأخير في التسجيل أو أداء الاشتراكات مع تقرير احقية اجهزة التقاعد العسكري في الدولة موطن العسكري في المبالغ الاضافية المشار اليها.

أشاد بما تضمنه القانون من جزاءات رادعة لأصحاب المخالفات الجسيمة

المطيري لـ«الدستور»: قانون الحج والعمرة يحمي المواطن من الاحتيال ويكبح الأسعار

وصف أمين سر اللجنة العليا للحج والعمرة محمد ناصر المطيري في لقاء خاص بـ«الدستور» قانون تنظيم حملات الحج والعمرة الجديد الذي أقره مجلس الأمة في دور الانعقاد الثالث بأنه نقلة نوعية في التشريعات والقوانين المنظمة للحج والعمرة مؤكدا أنه يحصن الحاج والمعتمر من النصب والاحتيال عبر حملات غير رسمية ويكفل له حصوله على كافة حقوقه كاملة من لحظة مغادرته أرض الوطن وخلال أدائه المناسك وحتى عودته سالما لأرض الوطن. وإلى التفاصيل:

محمد المطيري

- بصفتكم الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم 1 لسنة 2015م بتنظيم حملات الحج والعمرة نود بداية التحدث عن الجديد الذي اضافه القانون للوضع الذي كان قائما قبل إقراره؟

● **قانون الحج رقم 1 لسنة 2015 بتنظيم حملات الحج والعمرة يعتبر نقلة نوعية في التشريعات القانونية المعدة بهذا الشأن حيث غطى القانون جميع الجوانب العملية والميدانية التي تمكن الحجاج والمعتمرين من اداء مناسكهم على الوجه الأكمل من وقت قيامهم من الكويت لأداء المناسك وحتى عودتهم إلى البلاد وقد قررت المادة الأولى منه تشكيل اللجنة العليا للحج والعمرة والتي يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المعنية بالحج وهي وزارة الأوقاف والداخلية والخارجية والصحة وبلدية الكويت والإدارة العامة للطيران المدني وقد أجاز القانون أن ينظم لعضويتها أعضاء عن جهات أخرى عند الحاجة لذلك.**

- ما دور تلك اللجنة واختصاصاتها؟

● **تختص اللجنة العليا للحج والعمرة بالإشراف على كافة أعمال الحج والعمرة داخل الكويت والمملكة العربية السعودية وتحديدا تعمل على تنظيم الإجراءات المتعلقة بتراخيص حملات الحج أو العمرة ووضع الشروط والضوابط لضمان أداء الحجاج والمعتمرين لمناسك الحج والعمرة على الوجه الأكمل والرقابة اللاحقة على المقابل الذي يحصل عليه المرخص له بحيث لا تحدث مغالاة في أسعار الحج والعمرة والنظر في الأمور المتعلقة براحة وسلامة الحجاج والمعتمرين والنظر في المخالفات التي تقع من أصحاب الحملات وتوقيع الجزاءات الإدارية عليهم على الوجه المبين في القانون.**

وقد أحسن المشرع إذ جعل اللجنة العليا للحج والعمرة تشرف على كافة أعمال الحج والعمرة داخل الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك بتوحيد الجهة المعنية بالإشراف على كافة أعمال الحج والعمرة وهذا يعطي سلاسة في اتخاذ القرارات المناسبة وذلك كونها الجهة الوحيدة المعنية بهذا الشأن.

محظورات الحملات

- ماذا عن المحظورات التي حددها القانون وكيف ترون دورها في حماية الحاج والمعتمر؟

● **لقد حظرت المادة الثالثة من القانون تسيير أو الإعلان عن حملات الحج والعمرة من الكويت بقصد الربح إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.**

ونحن نرى أن ذلك إحدى اهم مزايا القانون الجديد لأنه نص على حظر تسيير حملات الحج أو العمرة أو الإعلان عنها إلا بعد الحصول على ترخيص يمنع التلاعب وعمليات النصب والاحتيال التي قد يتعرض لها الحجاج أو المعتمرون كما أن قصر تسيير حملات الحج والعمرة بقصد الربح على المرخص لهم يضمن أداء الحجاج والمعتمرين لمناسكهم على الوجه الأكمل وتوفير وسائل الصحة العامة والسلامة والراحة لهم سواء عند قيام الحملات داخل دولة الكويت أو أثناء سيرها في الطريق أو الإقامة في المملكة العربية السعودية.

ولإحكام قبضة القانون على تلك الحملات فقد ألزمت المادة الرابعة من القانون المرخص له بتسيير حملة حج أو عمرة بتقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المحلية المعتمدة بقيمة المبلغ الذي تقرره اللجنة العليا للحج والعمرة على أن يراعى في ذلك عدد الحجاج والمعتمرين.

الجزاءات متدرجة بحسب جسامة المخالفة ويمكن التظلم منها

عقوبات مغلظة على من يسير حملة من دون ترخيص

- وهل ترون أن مبلغ الضمان الذي حدده القانون كافيا لتغطية كل المخالفات التي يمكن أن تقع من الحملة؟

● **ان وجود ضمان مالي يعد في حد ذاته دافعا كبيرا للحملات للالتزام والحرص على تلافي جميع المخالفات التي يمكن أن تقع ونرى أن شمول القانون تلك النقطة امر ضروري من خلال إلزام المرخص له بتقديم ضمان مالي من البنوك المحلية وذلك ليتم الرجوع على المرخص له في حال ارتكب مخالفة وكذلك يتم تعويض الحجاج منه في حال قصر في تقديم الخدمات اللازمة.**

وقد أوجب القانون من واقع حرصه على مصلحة الحاج والمعتمر المرخص له بتنفيذ جميع القرارات والشروط الصادرة من الجهات المختصة بدولة الكويت لضمان أداء المناسك على نحو تام وتوفير وسائل الصحة العامة والسلامة والراحة للحجاج ونرى أن ذلك يسهل عملية الإشراف والمتابعة للجهات المختصة وإصدار القرارات اللازمة بهذا الشأن لضمان أداء المناسك على الوجه الأكمل.

جزاءات القانون

- بعض أصحاب الحملات الذين التقتهم الدستور حول هذا القانون قالوا إن الجزاءات التي تضمنها القانون مبالغ فيها وتحتاج إلى مراجعة هل تقرون بصحة ذلك؟

● **الجزاءات التي تضمنها القانون لم تساو بين مختلف المخالفات بحيث يحاسب من وقع في مخالفة صغيرة قد تكون قد وقعت بسبب ظروف واجهت الرحلة وبين مخالفات جسيمة كما ان تلك المخالفات تخضع للتحقيق ولا يتم ثبوتها فور وقوعها دون تحري ثبوتها في حق المخالف وقد حددت المادتان السادسة والسابعة من قانون الجزاءات التي تطبق على أصحاب الحملات حال ارتكابهم أيا من المخالفات الموضحة بالقانون أو القرارات المنفذة له أو الصادر من اللجنة العليا للحج والعمرة أو شروط الترخيص وفي حال ثبوت المخالفة يتم توقيع أحد الجزاءات التي تتناسب وطبيعة المخالفة إلى الإنذار أو تسييل كل أو بعض قيمة خطاب الضمان المقدم من المرخص له أو رد المبالغ التي حصل عليها من الحاج أو المعتمر في حال عدم تقديمه خدمة معينة أو التقصير فيها أو وقف الترخيص لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأخيرا إلغاء الترخيص بصفة دائمة.**

وتحقيقا لمبدأ العدالة فقد أعطى القانون الحق لمن وقع عليه أحد هذه الجزاءات أن يتظلم منه وفقا للقواعد العامة المقررة في هذا الشأن.

وبناء على ذلك نقول إن حديث بعض اصحاب الحملات عن الحاجة لتعديل مواد الجزاء في غير محلها فماذا سيقدم التعديل أكثر مما شمل في القانون الحالي من تنويع الجزاءات التي توقع على المرخص له في حالة ارتكابه مخالفة أو أكثر على حسب جسامة المخالفة بدءا بالإنذار وانتهاء بإلغاء الترخيص بصفة دائمة كما جعل من ضمن الجزاءات رد المبالغ التي عليها من الحاج أو المعتمر في حالة عدم تقديمه خدمة معينة أو التقصير فيها.

- بالنسبة للمبالغ المسيلة من خطابات الضمان كيف تتصرفون فيها؟

● **وفقا للقانون تورد المبالغ المسيلة من خطابات الضمان للإيرادات العامة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كما نصت المادة التاسعة من القانون المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة 3 من القانون والتي حظرت تسيير أو الإعلان عن حملة حج أو عمرة إلا بترخيص من الجهة المختصة.**

وقد أحسن المشرع بتغليظ العقوبة على كل من يقوم بتسيير حملة حج أو عمرة أو الإعلان عنها وذلك للحد والقضاء على ظاهرة حملات الحج والعمرة غير المرخصة والتي في الغالب تتضمن عمليات نصب واحتيال وتعريض أرواح الحجاج والمعتمرين للخطر.

الضبطية القضائية

- هل ترون أن منح الضبطية القضائية لموظفي الأوقاف المعنيين بهذا القانون تضمن تنفيذ أحكامه وتحقيق الهدف من إقراره؟

● **لقد أعطى القانون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية سلطة منح الضبطية القضائية لموظفي الجهة المختصة وارى أن ذلك يخرج القانون من دائرة القصور ويسد معظم ثغراته ويضمن تنفيذ أحكامه والقرارات المنظمة له ومن دون ذلك لا فائدة من صدور القانون مع عدم وجود ضمانات لتنفيذ مواده واللوائح التنفيذية له وبناء على هذا النص يقوم موظفو الجهة المختصة بموجب سلطة الضبطية القضائية بالإجراءات القانونية لمن يرتكب مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وتحرير المحاضر الصادرة اللازمة لذلك وإحالتها لجهة التحقيق.**

- بالأخير المجال مفتوح لكلمة ننهي بها هذا اللقاء؟

● **نشكر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على المصادقة على القانون وإصداره والشكر موصول للسلطتين لحرصهما على خروج القانون بصورة مشرفة.**

أشادوا بجهود السلطتين في محاربة الحملات الوهمية المسيئة لسمعة الكويت

أصحاب الحملات لـ «الدستور»: القانون الجديد متوازن ويحفظ حقوق جميع الأطراف

أشاد عدد من أصحاب حملات الحج والعمرة بالقانون الذي أقره مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الماضي والخاص بتنظيم حملات الحج والعمرة مؤكدين ان القانون وازن بين حقوق أصحاب الحملات وحق الحاج والمعتمر في الحصول على خدمة متميزة منذ خروجه لأداء المناسك وحتى عودته إلى أرض الوطن.
كما أثنى أصحاب الحملات على حرص وزارة الاوقاف على تمثيل أصحاب الحملات بثلاثة أعضاء في اللجنة العليا المشرفة على أعمال الحج والعمرة فيما تباينت أراؤهم حول العقوبات التي تضمنها القانون بين مؤيد ومن رأى أنها بحاجة إلى إعادة نظر لتحديد المخالفات التي تستوجب الحد الأقصى منها... وإلى التفاصيل:

الدويسان: جواز الدمج بين الحملات يعزز العمل تحت مظلة القانون

الضويحي: من أفضل القوانين التي أقرها مجلس الأمة

الصيدلي: يعزز روح المسؤولية بين الحملات ويضمن تقديم الأفضل

مندكار: نحتاج إلى إشهار نقابة لأصحاب حملات الحج والعمرة

قال رئيس لجنة أصحاب حملات الحج والعمرة فوزي الدويسان إن القانون الجديد تلافى عيوبا كثيرة ووضع امتيازات تنظيمية ستعمل على إنهاء الفوضى الخاصة بالحملات غير المرخصة او حملات الرصيف كما يطلق عليها.

وتابع: إن النص على عدم قانونية تسيير الحملات غير المرخصة يصب في صالح الحجاج والمعتمرين وأيضا يخدم أصحاب الحملات الرسمية لافتا إلى أنه في السابق كانت تمنح للحملات في موسم الحج شهادة لمن يهمه الأمر ولم يكن نظام الرخصة معتمدا أما الآن وبعد سن هذا القانون فسيختص بتسيير تلك الحملات الكيانات الرسمية فقط والمعترف بها من خلال منح الرخصة التي تمتد صلاحيتها إلى ثلاث سنوات وتكون صادرة من وزارة التجارة.

وقارن الدويسان بين القانونين الجديد والسابق بقوله: إن القانون السابق لم يكن يشمل عقوبات رادعة للحملات المتلاعبة وغير الرسمية وكانت تخرج من الكويت العديد من تلك الحملات ولا تلتزم بالضوابط المنصوص عليها عند تسيير الحملة في موسم الحج مشيرا إلى أن نص القانون على جواز الدمج بين الحملات أمر إيجابي ويدخل كل أعمال حملات الحج والعمرة تحت مظلة القانون.

كما أشار الدويسان إلى أن القانون الجديد تضمن أمورا إيجابية لم تكن موجودة في السابق حيث شدد الرقابة على الحملات كما ان التراخيص محكمة وغير قابلة للتزوير حيث تصدر من وزارة التجارة وتخضع لرقابة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وأثنى الدويسان على جهود ووزارة الأوقاف متمثلة في مكتب الحج والعمرة وحرصها على التعامل بشفافية مع أصحاب الحملات وإرسائها روح التعاون والوضوح في التعامل معهم مشددا على أن العقوبات التي تضمنها القانون عادلة وغير مبالغ فيها كما يروج لذلك البعض وأضاف معلقا: إن قانون الجزاء يحدد عقوبات لكل الجرائم التي تقع فلماذا يتم استثناء الحملات المخالفة من العقوبة فمن يتجاوز عليه أن يتحمل نتائج تجاوزاته مشيرا إلى أن تلك العقوبات ستنقح حملات الحج والعمرة وستبرز الحملات التي تحرص على الوفاء بمسؤولياتها تجاه الحجاج والمعتمرين من تلك التي لا تهتم إلا بتحقيق الربح حتى لو كان ذلك على حساب جودة الخدمة المقدمة للحجاج والمعتمرين.

قانون منتظر

وبدوره أكد نائب رئيس لجنة أصحاب حملات الحج أحمد الضويحي أن القانون رقم 1 لسنة 2015 والخاص بتنظيم حملات الحج والعمرة من افضل القوانين التي اقرها مجلس الأمة خلال السنوات الأخيرة مشيرا إلى أن هذا القانون كان منتظرا من سنوات طويلة وخاصة ان القانون القديم لم تطرأ عليه تعديلات جوهرية منذ إقراره في عام 1979 إلا بعض التعديلات البسيطة واعتبر الضويحي أن مجلس الأمة انصف الجميع من خلال إقرار هذا القانون كما اطلق يد وزارة الأوقاف في الرقابة ضمانة للحفاظ على حقوق جميع الأطراف من خلال المهام الموكلة إلى اللجنة العليا كلجنة إشرافية ومنحها صلاحية وضع اللوائح والضوابط التي تنظم هذا العمل كما أن التصريح الممنوح للحملات أصبح دائما وليس سنويا كما في السابق.

ونفى الضويحي صحة ما يتناقله البعض من أن القانون يجور على حقوق أصحاب الحملات مؤكدا انه منح لهم الحق في الحفاظ على مصالحهم وخلصهم من الأضرار المادية التي كانت تتسبب فيها الحملات الوهمية كما أن منحه اللجنة العليا للحج حق مراقبة الأسعار يضمن عدم المبالغة فيها بما يضر الحاج والمعتمر ومتابعة جودة الخدمة منذ خروج الحاج من الكويت حتى عودته سالما إلى أرض الوطن.

كما أشار إلى ان التدرج في العقوبات على الحملات المخالفة أمر إيجابي يوفر المرونة والعدالة أيضا حيث إنه لا يساوي بين مختلف المخالفات البسيطة منها والجسيمة معربا عن اعتقاده بأنه بناء على ذلك لن تتعرض اي من الحملات للإيقاف غير تلك الحملات المتلاعبة التي تتخذ التصريح ستارا رسميا لتحقيق أكبر قدر من الأرباح معربا عن دعمه لما ورد في القانون من عقوبات مغلظة بشأن الحملات الوهمية والتي تصل إلى السجن 3 سنوات والغرامة بمبلغ 50 ألف دينار.

وفيما يتعلق بالأسعار قال الضويحي إن ذلك بسبب تقليص عدد الحجاج فقد كان في السابق الحملة تضم 400 حاج منذ ما يقرب 3 سنوات وبعد ذلك تم تقنين هذا العدد وإلزام الحملة بعدم الزيادة عن 85 حاجا وبالتالي فإن التكاليف والمصاريف والامتيازات التي كانت توزع على 400 حاج أصبحت الآن قاصرة على 85 فقط وهو ما أدى إلى وجود فارق كبير في السعر وما زاد الامر تعقيدا وجود بعض الحملات التي تخطت حاجز المعقول في زيادة الرسوم مشيرا إلى أن القانون الجديد سيحد من تلك الزيادة بما يضمن عدم تجاوزها حد المعقول.

جودة الخدمة

وبدوره أوضح صاحب حملة الصيدلي للحج والعمرة علي الصيدلي أن القانون الجديد وازن بين حقوق أصحاب الحملات وجودة الخدمة المقدمة للحاج والمعتمر واصفا القانون بأنه جيد حيث يقوم بإيجاد صورة أفضل لتنظيم الرحلات والحملات بما يعكس صورة حضارية للكويت أكثر تنظيما أمام حملات الدول الأخرى التي توفد إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك الحج أو العمرة.

وتابع: إن القانون يوفر لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أرضية صلبة للقيام بدورها الرقابي كما يعزز روح المسؤولية لدى الحملات ويفرز الحملات الجادة والملتزمة منها بجودة الخدمة المقدمة من عدمه كما أنه يحد من الحملات الوهمية.

وفيما يتعلق بالأسعار قال الصيدلي إنها ترتفع في كل دول العالم وليس في الكويت فحسب بناء على زيادة التكاليف فيما يتعلق بالإقامة والتنقلات ومصاريف الذهاب والعودة معللا انخفاض أسعار الحملات غير الرسمية بغياب الالتزام تجاه الحجاج مطالبا وزارة الأوقاف بإعداد دراسة مستفيضة عن الأوضاع المالية وزيادة الأعباء على الحملات الرسمية إذا ما أرادت تحديد الأسعار ضمانا لحقوق الحملات والتي يجب ان يكون لديها هامش من الربح يمكنها من الاستمرار والعمل على تطوير خدماتها.

كما أشاد الصيدلي بتوجه وزارة الأوقاف لضم 3 أعضاء من أصحاب الحملات إلى اللجنة العليا للحج والعمرة معربا عن شكره للوزارة لتواصلها مع أصحاب الحملات مع العمل على تطبيق القانون متمنيا أن يفرز التطبيق مميزات تخدم الحاج والمعتمر وتحافظ على حقوق أصحاب الحملات من جهة أخرى.

الحملات الوهمية

أما محمد مندكار صاحب حملة مندكار للحج والعمرة فأعرب عن اعتقاده بأن القانون الجديد لم يختلف كثيرا عن الوضع السابق من وجهة نظره إلا فيما يتعلق بالتشديد على الحملات الوهمية معتبر أن تلك أهم ميزة حملها القانون الجديد مطالبا في هذا الصدد بإشهار نقابة لاصحاب الحملات الرسمية للمطالبة بحقوقهم ورعاية مصالحهم والتواصل مع الجهات الرسمية باسمهم.

واعتبر مندكار أن ضم اللجنة العليا للحج والعمرة 3 أعضاء من أصحاب الحملات أمر إيجابي وبادرة طيبة من وزارة الأوقاف ويتيح الفرصة لأصحاب الحملات لتوصيل آرائهم واستعراض وجهة نظرهم في مختلف القرارات التي تصدر عن اللجنة معتبرا ان ذلك سيساهم في توفير الواقعية لتلك القرارات باعتبار أن الحملات هي الموجودة على أرض الواقع وهي الأكثر دراية بما يواجهها من مصاعب مما يتيح الفرصة أمام المسؤولين للعمل على تذليل تلك الصعوبات وتمكين الحملات من أداء عملها على الوجه الأكمل.

وعن العقوبات التي تضمنها القانون الجديد اعتبر مندكار أن العقوبات المقررة على الحملات والتي تصل إلى وقف الترخيص لمدة 3 سنوات أو إلغائه نهائيا أمر مبالغ فيه في ظل عدم وجود توضيح للمخالفات التي ستشملها تلك العقوبات فهناك ظروف خارجة عن إرادة الحملات وتدفعها للتعطل او التأخير أو التقصير رغما عنها في الخدمة المقدمة في بعض الأحيان معتبرا أن القانون الجديد راعى الحاج والمعتمر ولم ينظر بجدية إلى المصاعب التي تواجه أصحاب الحملات.

الخالد يترأس الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الاسلامي اليوم

صباح الخالد

يترأس النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح في جدة اليوم اجتماعا طارئا يعقده مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الاسلامي.

ويعقد الاجتماع بدعوة من المملكة العربية السعودية لبحث بند واحد يتعلق بتداعيات الاعتداء على سفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد وسط تأكيدات بحضور أكثر من 40 دولة عضو في المنظمة بما فيها ايران .

ونظرا لان دولة الكويت هي رئيسة الدورة الحالية لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الاسلامي فان الشيخ صباح الخالد سيترأس الاجتماع الذي سيعقد بمقر الامانة العامة للمنظمة في مدينة جده ويستمر يوما واحدا.

وستبدأ أعمال الجلسة الافتتاحية بكلمة لرئيس الاجتماع الشيخ صباح الخالد ثم كلمة للأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي اياد امين مدني تعقبها مباشرة جلسة عمل مغلقة تتضمن كلمات لوزراء الخارجية ورؤساء الوفود المشاركة اضافة الى اعتماد مشروع البيان الختامي للاجتماع .

وسيعقد الشيخ صباح الخالد ومدني عقب نهاية الاجتماع مؤتمرا صحفيا لإعلان البيان الختامي للاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الاسلامي .

وسيسبق الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الاسلامي اجتماعا لكبار المسؤولين في المنظمة سيعقد صباح غد الخميس برئاسة مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين .

وأكد مصدر رسمي في منظمة التعاون الاسلامي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) تلقي المنظمة تأكيدا من طهران بشأن مشاركتها في الاجتماع بوفد يرأسه مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون القانونية والدولية عباس عراقجي.

وكان الأمين العام للمنظمة إياد مدني قد اعلن الخميس الماضي انه تلقى رسالة من وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير يدعو فيها المنظمة إلى عقد الاجتماع الطارئ لبحث تداعيات الاعتداء على سفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد فيما وافقت غالبية الدول الأعضاء على عقد الاجتماع .

وكانت السعودية أعلنت في الثالث من يناير الحالي قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أعقاب الأعمال العدوانية التي قامت بها جموع من المتظاهرين ضد سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد واقتحام السفارة وممارسة التخريب وإضرام النيران فيها إضافة إلى إطلاق تصريحات رسمية إيرانية ضد تنفيذ أحكام بإعدام 47 مدانا بتهم "إرهابية" بالمملكة.

العدل: تفويض ضباط الداخلية ضبط جرائم تقنية المعلومات

يعقوب الصانع

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع امس قرارا وزاريا بتفويض ضباط إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات والقرارات الصادرة تطبيقا له على ان يحرر الضباط المكلفون محضرا بالمخالفة واحالته الى النيابة العامة ولهم حق الاستعانة في تنفيذ مهامهم بأفراد القوة العامة.

واضاف البيان ان القرار الوزاري خول الضباط المكلفين دخول المواقع والمحلات التي يوجد بها أو يشتبه بوجودها أجهزة سوفت وير أو برمجيات سوفت وير أو شبكة المعلومات نت وورك أو مكوناتها أو نظم معلومات الكترونية للبيانات أو نظم الحاسب الآلي أو المستندات والسجلات الالكترونية أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ومنظومة الاتصالات الخاصة بها وذلك لضبط أي من الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون.

واوضح ان القرار منح المخولين بضبط هذه الجرائم الحق في طلب وفحص التراخيص والدفاتر والسجلات والمستندات وجميع الأوراق والمعاملات المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات ومعاينة وفحص أي من وسائل التقنية المستخدمة في ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

كما منح وفق البيان طلب نسخة او الاطلاع على سجل العمليات التاريخية ومصادر البيانات والمعلومات الالكترونية للأنظمة والأجهزة أو خادم الجهاز أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ذات العلاقة بالجريمة وصلاحية الدخول عليها وذلك لمعرفة تسلسل العمليات أو الأشخاص القائمين عليها.

واكد ان القرار منح لهم صلاحيات استخدام أي أجهزة او برمجيات أو وسائل اتصال تتيح لهم الوقوف على حقائق الوقائع المبلغ عنها والتحفظ على الأجهزة ومكوناتها ووسائل حفظ البرمجيات والبيانات والوثائق للأشخاص المخولين بالضبط وتمكينهم من مباشرة عملهم محذرا من عرقلة مهامهم حسبما جاء في هذا القرار.

افتتاح مستشفى الصداقة الكمبودية الكويتية بتكلفة 1.6 مليون دولار

الحجرف خلال مشاركته في حفل افتتاح مستشفى الصداقة الكمبودية الكويتية

افتتحت الكويت امس مستشفى الصداقة الكمبودية الكويتية اول مستشفى خيري وانساني يقدم الخدمات الطبية المجانية في كمبوديا.

وقال القائم بأعمال سفارة الكويت لدى كمبوديا ناصر الحجرف لكونا اثر مشاركته في حفلي افتتاح المستشفى ووضع حجر الأساس لمشروع انشاء مبنى تجاري ومبنى تدريب التخصصات الطبية للأطباء ان الحفلين أقيما تحت رعاية نائب وزير الداخلية الكمبودي بول ليم وممثل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سار خينغ وذلك بحضور نائب المدير العام لبيت الزكاة الكويتي محمد العتيبي اضافة الى عدد من ممثلي الجهات الخيرية والانسانية بدولة الكويت.

واوضح أن مشروع مستشفى الصداقة الكمبودية الكويتية يقام على مساحة قدرها 20 ألف متر مربع وبتكلفة اجمالية 1.6 مليون دولار امريكي ويشمل عدة تخصصات ووحدات طبية كوحدة الأمراض العامة ووحدة الأطفال وامراض النساء والولادة ووحدة العمليات الجراحية وقسم الأشعة والمختبر اضافة الى مسجد وسكن للعاملين ومواقف للسيارات حيث أشرفت عليه جمعية منابع الخير في كمبوديا.

وقال الحجرف إن المشروع يعد اول مستشفى خيري وانساني يقدم الخدمات الطبية المجانية اضافة الى كونه رمزا للصداقة والتعاون بين حكومة دولة الكويت ومملكة كمبوديا وشعبيهما الصديقين.

من جهته أعرب نائب وزير الداخلية الكمبودي عن خالص شكره لدولة الكويت اميرا وحكومة وشعبا لجهودها وإسهاماتها الفعالة في مساعدة المواطنين الكمبوديين على تخفيف معاناتهم وتحسين ظروفهم المعيشية الصعبة وخاصة في مجالي الصحة والتعليم.

وشارك في الحفلين عدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية وممثلو عدد من الجهات الخيرية والانسانية بدولة الكويت منها لجنة جنوب شرق آسيا وجمعية صندوق اعانة المرضى وفريق مهندسي الخير التطوعي وجمعية احياء التراث الاسلامي ومبرة سنابل الخير.

ضبط 4431 مخالفا في حملة بميدان حولي والرقعي

الفريق سليمان الفهد

أعلنت وزارة الداخلية امس ضبط 4431 مطلوبا ومخالفا للقانون في حملة امنية موسعة بميدان حولي والرقعي وقالت ادارة الاعلام الامني في بيان صحافي انه تم ضبط مخالفين لقانون الاقامة وحالات سكر ومتغيبين ومطلوبين جنائيا فضلا عن عدم حمل بعض المضبوطين اوراقا ثبوتية.

واضاف البيان انه تم الافراج عن 1786 من المضبوطين بعد احضار الاوراق الثبوتية او ما يثبت انهم يتابعون انهاء اجراءات الاقامة او تعديل اوضاعهم القانونية.

واوضح ان الحملة شنت بقيادة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد واستهدفت ضبط الخارجين عن القانون والمطلوبين للعدالة وغير الحاملين للاوراق الثبوتية وتحرير مخالفات مرورية سعيا لتحقيق امن الوطن وامان مواطنيه.

وذكر انه بعد اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة شرعت الاجهزة الامنية في مداهمة المنطقتين من اجل فرض السيطرة الكاملة على جميع المنافذ ومنع هرب المطلوبين والمخالفين وذلك بالتنسيق مع كافة الوحدات والاجهزة الامنية الميدانية والدعم والاسناد وفق الخطة المعدة لذلك.

إطلاق تقرير حالة سكان العالم لعام 2015 في معهد التخطيط

مهدي: نستعين بالأمم المتحدة لعلاج خلل التركيبة السكانية

د.خالد مهدي

قال الامين العام للامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي ان هناك تحديات في الخصائص السكانية في الكويت بسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وان الامانة العامة للتخطيط تعمل لمعالجة اوضاع مشكلة التركيبة السكانية وتعزيز التنمية البشرية. واكد مهدي خلال اطلاق تقرير حالة سكان العالم لعام 2015 الذي تم امس بالشراكة بين صندوق الامم المتحدة للسكان والمعهد العربي للتخطيط والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية التطلع الى التعاون مع منظمات الامم المتحدة للتعاون لحل المشاكل التي نواجهها في الكويت لما تمتلكه من خبرات ساهمت في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها سكان العالم وقال ان اطلاق التقرير جاء في فترة تعصف بها المنطقة من الحروب والاوضاع الاقتصادية.

وركز التقرير الصادر عن صندوق الامم المتحدة بعنوان الاحتماء من العاصفة على التحديات التي تواجه النساء والمراهقين في الحصول على الخدمات الصحية الاساسية والادوية في اوقات النزاعات والكوارث الطبيعية.

وقالت المنسق المقيم للامم المتحدة في الكويت زينب بن جلون ان التقرير كشف عن وجود 26 مليونا من النساء والمراهقات من ضمن مئة مليون نسمة يحتاجون الى مساعدات انسانية وان الاحتياجات الصحية الخاصة بتلك الفئات الضعيفة من السكان بما في ذلك حصولهم على الخدمات الصحية والادوية الاساسية كثيرا ما يتم اهمالها فيما يتعلق بالاستجابات الانسانية للكوارث الطبيعية والنزاعات حول العالم.

والقى مدير عام المعهد العربي للتخطيط د. بدر مال الله كلمة قال فيها ان الكويت جبلت على فعل الخير واليوم التقرير يسلط الضوء على اوضاع المرأة العربية كونها اكثر الفئات المتضررة مشيرا الى ان التقرير يضع التصورات لمعالجة الاوضاع الانسانية والكويت حريصة على الاهتمام بالقضايا التي تعاني منها الدول العربية لاسيما الانسانية وكلنا رأينا حضرة صاحب السمو امير البلاد ولقائه الفتاة الايزيدية التي تعرضت للتعذيب والاغتصاب على ايدي داعش ومؤازرة لها وبين ان التقرير لابد ان يكون له اهتمام وذلك لتضمنه توصيات وحلول معالجة لمشاكل المرأة والمراهقات ونحن وبالتعاون مع الامم المتحدة لاندخر جهدا للعمل على ما يوفر لتطبيق المعالجة والتوصيات. من جانبه قال مدير صندوق الامم المتحدة للسكان في المنطقة العربية محمد عبدالاحد ان اختيار اطلاق التقرير في الكويت ليس صدفة بل جاء جراء ما تقدمه الكويت من فعل خيري وانساني واختيارها من قبل الامم المتحدة مركزا انسانيا لم يأت من فراغ بل لمساهماتها على الصعيد الانساني والاغاثي وحصول اميرها على لقب القائد الانساني جاء لما يقوم به من اعمال انسانية تجاه العديد من القضايا.

الكويت تؤكد عجز المجتمع الدولي عن توفير حماية للمدنيين خلال النزاعات

عبدالعزيز الجارالله

أكدت الكويت دعمها لدور الأمم المتحدة في حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة ودعت الى العمل بشكل حثيث نحو إلزام أطراف النزاع بتحمل واجباتها تجاه حماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات الإنسانية لمستحقيها.

وقال القائم بالأعمال بالإنابة لوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة المستشار عبدالعزيز سعود الجارالله خلال جلسة عقدها مجلس الأمن حول حماية المدنيين ان ما يشهده العالم من أزمات واضطرابات يشير وبشكل مفزع إلى تزايد معاناة المدنيين موضحا انها أسفرت عن وجود نحو 60 مليون لاجئ أو مشرد داخليا حول العالم.

وقال الجارالله ان المجتمع الدولي لم يستطع مع الأسف توفير الحماية الفاعلة لهم بل على العكس فقد ازدادت مآسي القتل والتشرد والهجرة

واوضح ان الخلافات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن واستخدامها حق النقض (فيتو) من الأمور التي ساعدت على تفاقم معاناة المدنيين واستمرار الانتهاكات الجسيمة ضدهم دون رادع أو حسيب.

وأشار الجارالله الى انه لا يمكن الحديث عن حماية المدنيين من دون التطرق الى ما يعانيه الشعب الفلسطيني الأعزل على مدار ستة عقود من احتلال وعدوان وقمع وظلم واعتقالات تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي وانتهاكات مستمرة للسلطة القائمة بالاحتلال إسرائيل ومواصلة تحديها وعدم اكتراثها للمجتمع الدولي مطالبا بالتحرك بشكل جدي وفوري من أجل توفير الحماية الدولية الفاعلة للشعب الفلسطيني

وعن سوريا ذكر انها باتت تشكل أكبر كارثة انسانية شهدها تاريخنا المعاصر راح ضحيتها ما يتجاوز ربع مليون شخص وشرد الملايين من الشعب السوري في الداخل وفي الخارج وتطرق الى استعدادات الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولي الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا المقرر عقده في لندن في 4 فبراير المقبل برئاسة مشتركة لدولة الكويت والمملكة المتحدة والنرويج وألمانيا.

واوضح ان هذا المؤتمر يأتي استكمالا للمؤتمرات الثلاثة التي استضافتها الكويت ونجحت بجمع أكثر من سبعة مليارات دولار أمريكي قدمت الكويت 1.3 مليار دولار منها.

كما أكد دعم دولة الكويت لإعادة الأمن والاستقرار لليمن وشعبه بما يصون سيادته ووحدة أراضيه من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

التربية توقع مذكرة تفاهم مع المركز العربي للبحوث التربوية

وزير التربية متحدثا للصحافيين عقب توقيع مذكرة التفاهم أمس

وقعت وزارة التربية امس مذكرة تفاهم مع المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بهدف الاستفادة من نواتجه وخبراته وتعزيز التعاون معه في مجالات البحث والتطوير التربوي.

وقال وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى في تصريح عقب التوقيع إنه سيتم تشكيل لجنة مشتركة تضم قياديين من الوزارة والمركز لمتابعة تنفيذالمذكرة مشيرا الى أنها تتضمن تبادلا للبيانات وللمعلومات الاحصائية المتوافرة حول تطور التعليم وتبادل الاصدارات من دراسات وبحوث وتقارير ودوريات.

وعن امكانية وضع اطار خليجي واحد في المناهج ومكافحة الفكر المتطرف والارهاب بموجب تلك المذكرة قال الوزير العيسى ان هناك اجتماعات متواصلة بهذا الشأن لوزراء التربية الخليجيين مشيرا الى ان التوجه نحو توحيد المناهج والبرامج التعليمية بما فيها قضايا التصدي للتطرف والطائفية والقبلية.

وعلى صعيد استعدادات الوزارة لاستقبال الفصل الدراسي الثاني ذكر ان الامور تسير في طريقها الصحيح وأنه تم اتخاذ كافة الاستعدادات للقضاء على اي معوقات لافتا الى استمرار الوزارة في تطبيق نظام الجهاز اللوحي التابلت.

من جانبه قال مدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج في الكويت د. سليمان العسكري إن المذكرة تتضمن تكليف المركز بأي دراسات تحتاجها الوزارة سواء في مجال التدريب او البحوث التربوية وبحوث المناهج وتبادل المعلومات.

التطبيقي تستضيف مؤتمرا عالميا للاقتصاد المعرفي

تستضيف الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فعاليات المؤتمر العالمي الاقتصاد المعرفي وذلك في شهر نوفمبر المقبل.

وقال مدير عام الهيئة د. احمد الاثري في مؤتمر صحافي امس ان الهيئة ستنظم المؤتمر مرة كل عامين ويبحث في دورته الاولى عن اقتصاد المعرفة وسبل استخدام التقنية وتوظيفها وتنمية مهارات ومعارف ابناء المجتمع التي تمكنهم من التعامل مع تقنيات المعلومات الذكية وتوجيهها بدءا من تشغيلها واستهلاكها وانتهاء بتطويرها وانتاجها.

وذكر الاثري ان فعاليات المؤتمر ستتضمن استضافة عدد من الوفود والضيوف من الاكاديميين والباحثين والمحاضرين من اصحاب الشأن والمعنيين محليا وعالميا كما تشمل تنظيم دورة تدريبية وورش عمل يحاضر بها نخبة من اهل العلم والاختصاص ومعرض يصاحب فعاليات المؤتمر.

من جانبها قالت المتحدث الرسمي في الهيئة فاطمة العازمي ان المؤتمر يأتي انطلاقا من ايمان الهيئة بدورها الرائد في خدمة الوطن والمجتمع.

الهلال الأحمر تفتتح محطة لتكرير المياه شرق لبنان

افتتحت جمعية الهلال الاحمر بالتعاون مع نظيرتها في قطر محطة لتكرير وتوزيع المياه في بلدة سعدنايل بمنطقة البقاع شرق لبنان لمساعدة النازحين السوريين.

واوضح رئيس الجمعية د. هلال الساير لكونا ان انتاج المحطة يبلغ نحو 40 الف لتر يوميا سيتم نقلها عبر الصهاريج للمخيمات المحتاجة ولفت الى ان المشروع اقيم بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر القطري بهدف توحيد الجهود في تقديم المساعدات.

واضاف ان جمعيات الهلال الاحمر في دول مجلس التعاون تمتلك بعض المشاريع الاغاثية المهمة والتي اذا ما تم تفعيلها بصورة اكبر وبشكل موحد سيكون لها دور كبير في تقديم المزيد من المساعدات.

الساير خلال افتتاح محطة تكرير المياه

وشارك في الافتتاح القائم بالاعمال في السفارة القطرية لدى لبنان د.سلطان الكبيسي وممثل جمعية الهلال الاحمر القطري عيسى آل اسحق ومن فريق جمعية الهلال الاحمر الكويتي د. مساعد العنزي وعبدالرحمن الصالح وعدد من مسؤولي الصليب الاحمر اللبناني.

ومن ناحية اخرى اعلن رئيس جمعية الهلال الاحمر د. هلال الساير تقديم جهاز متطور لفحص سرطان الثدي المبكر لمركز مجدل عنجر الصحي بمحافظة البقاع في لبنان حيث سيتم اجراء فحص لنحو 3750 حالة شهريا وارسال الفحوصات الى مستشفيات عالمية متخصصة بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر القطري.

السعدون: اصطفاف 5 كواكب لن يؤثر على الأرض

عادل السعدون

قال الفلكي والمؤرخ الكويتي عادل السعدون إن العالم سيشهد خلال الأيام المقبلة ظاهرة فلكية نادرة حصلت قبل 11 عاما تتمثل باصطفاف 5 كواكب اصطفافا عاموديا مؤكدا ان هذه الظاهرة لن تؤثر على الأرض وسكانها.

واوضح أن ما يثار من مزاعم بأن اصطفاف عطارد والزهرة والمريخ والمشتري وزحل سيسبب البراكين والزلازل وغيرهما من الكوارث ليس صحيحا إذ إن تأثير الكواكب على الكرة الأرضية يعد شبه معدوم.

واضاف السعدون في تصريح لكونا امس أن اصطفاف تلك الكواكب سيستمر حتى 20 فبراير المقبل وسيشاهده كل قاطني الأرض واشار إلى أن أفضل فترة لمشاهدة تلك الظاهرة هي ما قبل شروق الشمس بساعة ونصف الساعة.

الوفيات

● **حمدان جبر عيد الحريجي، 48 عاما، (شيع)**، رجال: الخيمة بالقرب من سنترال الجهراء، تلفون: 99744779 - 66390769، نساء: الجهراء، القصر، ق2، ش3، م 156 خلف روضة بن بطوطة، تلفون: 55058718 - 99660799

● **حميد إسماعيل خزعل محمد، 65 عاما، (شيع)**، رجال: الروضة، صالة دسمان، تلفون: 60420004، النساء: صباح السالم، ق5، الشارع الأول، م34، تلفون: 25516571

● **جري هديب حمدان الرشيدي: 73 عاما، (شيع)**، العدان، ق1، ش48، م13، تلفون: 99899466 - 97773078

● **نورة علي العلي العليمي، أرملة/ سيد أحمد أحمد محمد ياسين الرفاعي، 90 عاماً، (شيعت)**، رجال: القادسية، ش محمد البدر، ق2، م12، تلفون: 96096670، نساء: بيان، ق3، ش2، م46، تلفون: 99040135

● **عبدالعزيز قاسم علي أسيري، 66 عاماً، (شيع)**، رجال: بنيد القار، ديوانية الإمام الشيرازي، تلفون: 97377727، نساء: بنيد القار، الحسينية الزينبية

● **سليمان فهد عبدالمحسن الفهد، 75 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: ديوان الفهد، البدع، بجانب فندق ريجنسي، تلفون: 99646400، نساء: قرطبة، ق1، الشارع الأول، ج4، م11

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05:19	العصر	02:57
الشروق	06:42	المغرب	05:17
الظهر	11:59	العشاء	06:37

بطولة استعراض المهارات للسيارات السبت المقبل

ينظم نادي باسل السالم الصباح لسباق السيارات والدراجات النارية السبت المقبل بطولة استعراض المهارات للسيارات على حلبة النادي على طريق الدائري السابع. وقال امين سر النادي فهد عقاب العلاج لكونا ان حضور المتسابقين سيكون في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم السبت على ان تنطلق منافسات البطولة في تمام الساعة 3 عصرا.

فريق الغوص يرفع قاربا غارقا من منتزه الخيران

أعلن فريق الغوص امس رفع قارب غارق من منتزه الخيران التابع لشركة المشروعات السياحية يزن ثلاثة أطنان وبطول 22 قدما.

وقال مسؤول العمليات البحرية في الفريق وليد الشطي لكونا إن القارب كان غارقا بشمال مراسي المنتزه في القاع بعمق ستة أمتار محملا بكثير من الرواسب الطينية التي تسبب تلوثا للمنطقة المجاورة لها وتم تعويم القارب وسحبه إلى خارج الماء باستخدام الحقائب الهوائية ثم سحبه إلى منزلق المنتزه ومن ثم إخراجه من الماء عن طريق الجرافات.

جانب من انتشال القارب الغارق

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع